محمد أحمد مشاط

بمداد من ذهب أسود

قصة النفط في المملكة العربية السعودية



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

المحتويات

الإهداء

مع الحب لأولادي:

هتان، وعبد العزيز، وأحمد، وعمرو، ونهى.

لأن الشعر لا يُنفق على الأسر والبيوت، ورغم حبي له، وسطوته عليّ؛ فقد عشت حياتي العملية في مواطن الذهب الأسود الذي يستطيع الإنفاق على الدول والشعوب. لقد كانت تجربة مثيرة وثرية في شتى جوانبها.

مقدمة

مما يدعو إلى الغرابة، وربما الدهشة أن كثيرين جداً، في هذا البلد الذي تحتوي أرضه أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط الخام، يجهلون أبجديات هذه الثروة. أليس من المثير حقاً، أن يكون معظم دخلنا من بيع هذه المادة ومنتجاتها، ونحن أكبر مُصدّر في العالم لها، ثم نجهل المعلومات الأساسية، أو حتى الابتدائية عنها؟

ليس المطلوب هنا أن نُلمّ بمشكلات الأسواق النفطية وندرسها، أو ضريبة الكربون، أو الاحتباس الحراري، أو تقانة الحفر الأفقي، أو دقائق المسح السيزموجرافي ثلاثي الأبعاد للمكامن والحقول النفطية. فهذه كلها أمور فنية جداً. المطلوب هو معلومات أساسية، وعامة على شاكلة:

أين يوجد النفط الخام جيولوجياً بالمملكة؟ ما هي أنواعه؟ أي

الأنواع أفضل؟ ما هو احتياطي النفط الخام المؤكد بالمملكة؟ كم تنتج المملكة منه يومياً؟ ما هي أشهر الحقول المنتجة؟ ما عدد مصافي التكرير؟ من أي الفرضات البحرية والموانىء يُصدّر؟، وما شابه ذلك.

أليس من المنطقي ــ إن لم يكن من الواجب علينا ــ أن نعرف ثروتنا الوطنية التي تُدرّ مرتباتنا، ونلبس من منتجاتها، ونقود بها سياراتنا، ونشغّل بها في الحر مكيفاتنا، ونطهو على نارها غذاءنا، ونُحلّي بها الماء الأجاج؟

الحقول العملاقة والتابلاين

كانت سيارة الجيب اللاندروفر تقطع صحراء النفود بكثبانها الحمراء، وبتشكيلاتها البديعة، في ضحى أحد الأيام الأخيرة من فصل الشتاء. كانت الشمس تُسقط على الكثبان أشعتها الدافئة، التي جسّدت بها تلك التشكيلات الرائعة من الرمال بتعاقب الظلال والأشعة، ما جعلها للرائي لوحة من لوحات الطبيعة الأخاذة. لم يكن سائق الجيب يسلك طريقاً واضحة في تلك الصحراء اللامتناهية، التي تتماثل فيها المواقع، فاعتمد في مسيره على خبرته في الإرشاد عندما كان دليلاً معروفاً، قبل أن يتعلم السواقة. لقد بدا للركاب الذين معه ـــ وهم عائلة صغيرة ـــ مثل ملاح غامض محترف، يقود سفينته في بحار تبدو لغيره مياهاً وأمواجاً متكررة التشابه.

وفجأة في خضم ذلك البحر من الرمال، ظهر أنبوب طويل يشق

طريقه ملتوياً أحياناً، ومدفوناً في الرمال أحياناً. بدا وكأنه ثعبان عظيم لا تكاد تُرى نهاية طوله. كان بنيّ اللون صدئاً. وعندما اقتربت السيارة منه، نزل مَن كان فيها إلا المرأة.

قال الأب لابنه بعد أن مسح الرمال من على سطح الأنبوب: ضع أذنك هنا.

كان الأنبوب دافئاً. وعندما وضع أذنه عليه سمع صوت هدير اندفاع السوائل المتلاطمة في داخله. كان مبهوراً به مع شيء من الخوف، ولكنه ما لبث أن أحس بالراحة والطمأنينة عندما شعر فيه بنبض الحياة المندفعة في صمت تلك الرمال الحمراء الموحشة.

وتساءل: من أين أتى؟ وإلى أين يذهب؟ وما شكل هذا النفط الذي في داخله؟ ولكنه في حيرته تلك، ما كان يعلم أنه بعد ثلاثين عاماً سوف يُقدّر له أن يُدير أنبوباً آخر أكبر حجماً، وأحدث تِقانة، وسوف يسجل ــ في حينها ــ أنّه أضخم خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام في العالم.

كان الأنبوب الذي أدهش الصبي هو خط التابلاين، أو ما كان يعرف بخط أنابيب نقل النفط عبر البلدان العربية. كان طوله ١٧٠٠ كيلومتر تقريباً، وبقطر متزاوج قدره ثلاثون بوصة، وواحد وثلاثون بوصة. وكان يعبر في طريقه أربعة بلدان عربية، ابتداءً من مصدر النفط الخام في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، ثم يعبر المملكة الأردنية الهاشمية، ثم يمر على مرتفعات الجولان بالجمهورية السورية، إلى أن يصل ميناء الزهراني في جنوب مدينة صيدا بالجمهورية اللبنانية.

بدئ العمل في إنشاء خط التابلاين في يناير/كانون الثاني

١٩٤٨م، وانتهى الإنشاء في سبتمبر/أيلول ١٩٥٠م، وكانت طاقته ثلاثمئة ألف برميل يومياً. وبعد أن أمدّ العالم بما يقارب بليوني برميل (١,٨٦ بليون) من النفط الخام السعودي في سبع عشرة سنة من عمره القصير، توقف عن العمل، وتفككت أجزاؤه، و«تشلّحت» أنابيبه في بعض البلدان التي كان يعبرها مساره، بسبب ما تعرضت له منطقة الشرق الأوسط من تغييرات حدودية، وسياسية كان من الصعب استمرار تشغيله فيها. لقد كان الغرض من إنشائه هو تصدير النفط السعودي مباشرة إلى البحر الأبيض المتوسط لإمداد أوروبا التي كانت متعطشة للنفط الخام، فنشأت فيها سوق نفطية مربحة، في مرحلة إعادة بناء القارة التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. ولقد كان من مميزاته أنه اختصر المسافة، وكذلك الزمن الذي يستغرقه النفط الخام لوصوله إلى أوروبا. بالإضافة إلى توفير تكلفة الرسوم العالية التي كانت تدفعها ناقلات النفط من أجل المرور في قناة السويس.

وبرغم عمره القصير، كان أسطورة من أساطير صناعة النفط في المملكة العربية السعودية، التي سوف يكون معروفاً فيما بعد في العام ٢٠٠٦م، أن أرضها تحتوي على احتياطي من النفط الخام المؤكد يبلغ قدره ٢٦١,٥ بليون برميل، أو ما يساوي ربع احتياطي النفط الخام المؤكد في العالم تقريباً. وسوف يكون في أرضها حقل الغوار، الذي سيبلغ ما بقي من الخام فيه نحو سبعين بليون برميل، والذي سوف يكون أضخم حقل نفط على اليابسة في العالم. كما أنه سيكون في مياهها الخليجية حقل السفانية، أكبر حقل نفط مغمور في العالم، والذي سيبلغ ما يحتويه من الخام نحو خمسة وثلاثين بليون برميل.

عندما أنشىء خط التابلاين، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان إنتاج النفط الخام في المملكة، لا يتجاوز عشرين ألف برميل يومياً. أين ذلك من إنتاجها الحالي الذي يتجاوز تسعة ملايين برميل يومياً؟ وكيف نجري المقارنة بالأرقام القياسية الحالية، التي ذكرنا بعضها هنا، أو التي لم نذكرها، بالأرقام التي كانت في ذلك التاريخ؟

أشرنا آنفاً إلى أن ما بقي من النفط الخام في حقل الغوّار العملاق يساوي سبعين بليون برميل. وأما نوعية خامه فهي ما يسمى بالعربي الخفيف. وتوجد في المملكة خمسة أنواع رئيسة من النفط الخام هي: خام العربي الثقيل، وخام العربي المتوسط، وخام العربي الخفيف، وخام العربي الخفيف جداً، وخام العربي الخفيف الممتاز. وتأتي هذه الأنواع من حقول المرجان، والسفانية، والغوار، والبري، والشيبة، والحوطة وغيرها. وكما هو ملاحظ أن المسميات متقاربة جداً، ما قد يتسبب في شيء من التضارب والغموض. وعندما نشأت هذه المسميات، في بداية مرحلة اكتشاف النفط بالمملكة، لم تكن هناك مشكلة لأن الخام المكتشف حينها كان إما خفيفاً، أو متوسطاً، أو ثقيلاً. أما بعد تحول شركة أرامكو إلى شركة سعودية خالصة، فقد تأهّلت لتقوم بالاستكشاف، والتنقيب عن النفط والغاز، خارج مناطق الامتياز التي كانت ممنوحة، ومحددة للشركة القديمة. وباكتشاف خامات حقلي الحوطة، والشيبة، ومن قبلهما خام البرّي الخفيف جداً، فقد أصبحت المسميات تكاد تكون متداخلة. وسوف تكون مشكلة لو تم اكتشاف خام خفيف جديد بكثافة نوعية جديدة. وحيث إن خامات النفط في جميع أنحاء العالم لها بصمات فريدة بحيث إن لكل خام بصمته الخاصة، التي لا يمكن أن يماثله فيها خام آخر، ففي رأيي أن تسمية

الخامات بأسماء حقولها ــ كما هو متبع عالمياً ــ كان أولى لأنه سوف يرفع أي غموض حولها. بالإضافة إلى ذلك سوف يتيح عدم محدودية المسميات. فتكون خامات النفط عندنا، على سبيل المثال، كالآتي: خام الغوار، وخام الشيبة، وخام السفانية، وخام المرجان، وخام الحوطة، وغير ذلك. كما أن من ميزة هذه الطريقة في التسميات، أنها تتيح الفرصة لعدة أنواع من خامات النفط في منطقة واحدة لكي تأخذ مسميات مختلفة، ومحددة كأن يقال مثلاً: خام الغوار١، وخام الغوار٢، وخام الغوار٣، وهلمّ جراً. وبهذا يمكن الإشارة إلى الكثافات المختلفة لخام الغوار، التي لا تؤخذ في الحسبان حالياً. كما يمكن تسويق مزيج الغوار على غرار مزيج برنت.

سيقول قائل: إن تلك المسميات أصبحت متعارفاً عليها عالمياً، ومن الصعب تغييرها. ويمكن الرد على ذلك بأنها لن تكون أصعب من تغيير نطق اسم العاصمة الصينية من «بيكين» إلى «بيجين»، أو تغيير اسم مدينة «سانت بطرسبيرق» إلى «لينينقراد» لمدة عشرات السنين، ثم العودة إلى الاسم الأصلي. كما أنه بالإمكان الأخذ باقتراح وسط، بحيث يتم الإبقاء على الخامات الثلاثة الأقدم، وهي خامات العربي الخفيف، والعربي المتوسط، والعربي الثقيل، ويقوّس ما بعدها مثلاً: خام العربي الخفيف (الغوار)، وخام العربي الثقيل (السفانية)، وتُغير الخامات الأخرى لتكون منسوبة لحقولها. ثم تتّبع هذه الطريقة لكل ما يستجد من خامات. ومن البدهي ضرورة وضع حد للمسميات بحيث تكون الرئيسة منها لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، وأن يتم اختيارها على أسس، ومعايير معينة، وصارمة، قد يندرج فيها حجم الحقل، وأهميته، وتشابه الخامات التي يمكن انضمامها تحت مسماه؛ وإلا سوف يكون من العبث

تسمية خامات أكثر من ثمانين حقلاً في المملكة بأسمائها الفريدة، أو اعتبارها جميعاً بنفس الأهمية.

وقد تم اكتشاف حقل الغوار في عام ١٩٤٨م. إلا أنه نظراً لضخامته، فقد استكمل اكتشاف بقية أجزائه في الخمسينيات الميلادية. وهناك من يقول بأن استكشاف حقل الغوار كاملاً، وبكل تفاصيله قد استغرق خمسة وأربعين عاماً. ويبلغ طوله ٢٨٠ كيلومتراً، وأما عرضه فيبلغ ٣٠ كيلومتراً. ويبلغ إنتاج هذا الحقل بمفرده أكثر من نصف إنتاج المملكة من النفط الخام، حيث تقول أرامكو السعودية بأنها تنتج منه حالياً (في عام ٢٠٠٦م) نحو خمسة ملايين برميل يومياً. وهذا الانتاج أعلى إنتاج لحقل نفط في العالم، ولا ينازعه حقل نفطي سواه، حيث يساهم بمفرده بأكثر من ستة في المئة من إنتاج النفط في العالم. فلو حسبنا هذه الطاقة الإنتاجية السنوية لحقل الغوار، لوجدنا أن مقدارها بليون وثمانمئة وخمسة وعشرون مليون برميل سنوياً. ولو استمر الإنتاج على هذا المعدل العالي، فسوف يستمر عطاؤه لمدة ثمانية وثلاثين عاماً بإذن الله. إلا أن هناك إمكانية لإطالة عمر إنتاجه إلى أربعين أو حتى خمسين عاماً قادماً، وذلك بتعزيز الاحتياطي المؤكد، وباللجوء إلى التقانات الحديثة في الحفر والاستكشاف، وبخفض مستوى الإنتاج.

فهذا حقل واحد يوازي تقريباً كل ما لدى روسيا من احتياطي النفط الخام الذي يبلغ اثنين وسبعين بليون برميل.

وأما حقل السفانية، وهو أكبر حقل مغمور في العالم، فيبلغ ما بقي فيه من النفط الخام المؤكد، (عام ٢٠٠٦م)، خمسة وثلاثين بليون برميل، أو ما يساوي من حيث الكمية احتياطي ليبيا من النفط

الخام. وقد تم اكتشافه في عام ١٩٥١م. ويبلغ طوله ٥٠ كيلومتراً، وعرضه ١٥ كيلومتراً، ويبلغ إنتاجه (عام ٢٠٠٦م) حسب ما تقول أرامكو السعودية ١,٢ مليون برميل يومياً. أما نوعية نفطه فهو من الخام العربي الثقيل.

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أضخم حقلين للنفط في العالم. الأول حقل اليابسة العملاق: الغوار. والثاني حقل المياه المغمورة العملاق: السفانية. وكما لاحظ القارئ أنهما حقلان تم اكتشافهما قديماً، ولكنهما لا يزالان يمدان العالم بالنفط الخام. فبعد ما يقارب اثنين وستين عاماً منذ اكتشافه، لا يزال حقل الغوار شاباً في إنتاجه، بل ويسجل أرقاماً قياسية في الإنتاج لم يبلغها أي حقل آخر في العالم.

لكن القصة لن تنتهي هنا لأن المملكة لم تصبح ــ في السنوات الأخيرة ــ عقيماً في اكتشاف الحقول النفطية الضخمة. ويكفي للدلالة على ذلك أن أجود الخامات النفطية، قد تم اكتشافها واستغلالها، ووصلت إلى الأسواق العالمية في الفترة التي أعقبت تملك حكومة المملكة العربية السعودية لشركة أرامكو كاملة. ويكفي فخراً ودلالة على عطاء هذه الأرض الطيبة، أن إنتاج خام حقل الشيبة (في عام ٢٠٠٦م)، الذي بلغ معدل إنتاجه نحو ستمئة ألف برميل يومياً، وإنتاج خام حقل الحوطة، الذي كانت منطقته خارج منطقة امتياز الشركة القديمة، والذي ينتج مئتي ألف برميل يومياً، يصلان الأسواق العالمية، عند شروق شمس كل يوم.

حقل الشيبة والحقول النجدية وسلّة (أوبك)

تصوّرْ أنك بنيت حائطاً من الرمال بارتفاع مترين، وبسمك متر واحد، وعندك كمية من الرمال قدرها خمسة عشر مليون متر مكعب، فكم سوف يبلغ طول هذا الحائط؟

الجواب: سوف يبلغ طوله المسافة نفسها التي تقطع فيها القارة الأفريقية طولياً من مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية إلى مدينة كيب تاون الواقعة على رأس الرجاء الصالح بجمهورية جنوب أفريقيا. لقد كانت تلك هي كمية الرمال التي أزيحت لشق الطريق في الربع الخالي بالمملكة العربية السعودية، للوصول إلى حقل الشيبة النفطي. هناك يقبع الحقل في تلك المنطقة القاسية جداً. والتي تبلغ درجة الحرارة فيها ٥٢ درجة مئوية صيفاً، وتحتضنها الجبال الرملية التي يبلغ ارتفاعها ٧٠٠ قدم. ليست تلك

كثباناً، بل هي جبال رملية، منها ما هو ثابت، ومنها المتحرك مع الرياح، التي تصل سرعتها إلى ١٣٧ كيلومتراً في الساعة.

وحقل الشيبة، أعظم حقل نفط يُشرع في استغلاله في تاريخ شركة أرامكو السعودية الحديث. أي بعد تحوّلها إلى شركة سعودية مئة في المئة. وطاقته الإنتاجية أكبر طاقة إنتاجية إضافية في العالم في عام ٢٠٠٧م. وكما ذكرنا في الفصل السابق، بأنه منذ عام ١٩٤٨م الذي تم فيه اكتشاف حقل الغوار العملاق، وهو أضخم حقل نفط على اليابسة في العالم. ومنذ عام ١٩٥١م الذي تم فيه اكتشاف حقل السفانية، وهو أكبر حقل نفط مغمور في العالم. لم يتم اكتشاف أي حقل عملاق آخر في المملكة إلا في عام ١٩٦٨م، عندما اكتشف حقل الشيبة.

وبرغم أن احتياطي النفط المؤكد في حقل الشيبة يقدر بنحو ١٥,٦ بليون برميل فيما الباقي من احتياطي النفط المؤكد في حقل الغوار العملاق يقدر بنحو ٧٠ بليون برميل، واحتياطي النفط المؤكد في حقل السفانية العملاق يقدر بنحو ٣٥ بليون برميل، إلا أنه وإن كان يقل عنهما من حيث الحجم فهو يتفوق عليهما من حيث جودة المنتج من ناحيتين:

أولاً: الكثافة.

فحقل الغوار ينتج الزيت العربي الخفيف المشهور عالمياً، والذي تبلغ كثافته (٣٤) درجة حسب معهد البترول الأميركي. وينتج حقل السفانية الزيت العربي الثقيل الذي تبلغ كثافته (٢٧) درجة حسب معهد البترول الأميركي. فيما ينتج حقل الشيبة خام العربي الخفيف جداً، الذي تبلغ كثافته (٤٢) درجة حسب معهد البترول

الأميركي. وكما هو معروف أنه كلما ازدادت كثافة خام النفط، ازدادت جودته، وارتفع سعره، وذلك لأنه سوف ينتج منه، عند التكرير في مصافي النفط، منتجات خفيفة غالية الثمن، مثل وقود السيارات، والنافثا وخلافهما.

ثانياً: الحلاوة.

حيث تصل نسبة الكبريت فيه إلى (٠,٧)٪ فقط، فيما نجد أن الخامين الآخرين ــ سواء كان خام الغوار، أو خام السفانية ــ مُرّان، وذلك بسبب احتوائهما على نسب مئوية أكبر من عنصر الكبريت، الذي يتطلب التخلص منه حتى لا يسبب أضراراً للأنابيب، والناقلات، والخزانات، والمعدات عندما يُنقل ويخزّن. وهذا التخلّص يعني تكلفة أعلى بالإضافة إلى تحريم انبعاثه في الهواء عالمياً، حتى لا يتسبب في تخريب البيئة، والإضرار بها.

وينتج حقل الشيبة ستمئة ألف برميل من النفط الخام يومياً. ويعني هذا أن إنتاجه سيدوم، بحول الله، ما يقرب من سبعين عاماً لو استمر هذا المعدل من الإنتاج. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا عندما نقول أن إنتاج حقل الشيبة سيدوم عطاؤه على هذا المعدل من الإنتاج لمدة سبعين عاماً، وعندما قلنا في الفصل السابق إن إنتاج حقل الغوار سيدوم عطاؤه لمدة ثمانية وثلاثين عاماً، لو استمر على معدل الإنتاج الحالي البالغ خمسة ملايين برميل يومياً، فهذا حساب غير دقيق، ولكنه حساب تقريبي على أية حال. وحسابنا هذا يفترض أن كل قطرة نفط من الخام المقدر وجوده كاحتياطي مؤكد في الحقل، سوف تستخرج. بيد أن هذا الافتراض غير صحيح لأن التقانة غير متاحة إلى يومنا هذا لاستخراج كامل خام أي حقل بنسبة مئة في المئة.

ولعل من المناسب هنا، أن نذكر حقول منطقة حوطة بني تميم، التي تقع على بعد ١٨٠ كيلومتراً جنوبي مدينة الرياض. وهي عدة حقول صغيرة مقارنة بالحقول التي تطرقنا إلى ذكرها فيما سبق. وأشهرها هو حقل الحوطة الذي تم اكتشافه في عام ١٩٨٩م. وتعرف هذه الحقول بالحقول النجدية. وتنتج مئتي ألف برميل يومياً من خام النفط العربي الخفيف الممتاز، الذي تبلغ كثافته ما بين ٤٥ درجة إلى ٥٠ درجة حسب معهد البترول الأميركي. هذا الخام هو من أجود أنواع خامات النفط وأغلاها في العالم. وتجدر هنا الإشارة إلى أن هذه الحقول هي من اكتشافات شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، لأنها تقع خارج مناطق الامتياز الممنوحة لشركة أرامكو السابقة المملوكة للشركات الأميركية الأربع.

أشرنا فيما سبق إلى أن أسعار خامات النفط تختلف حسب تصنيفها من خامات ثقيلة إلى خامات خفيفة من حيث كثافاتها. فالخامات ذات الكثافات العالية حسب معهد البترول الأميركي، تكون خامات خفيفة، وتكون أسعارها هي الأغلى. وبالعكس تكون الخامات الثقيلة. ويرجع السبب كما ذكرنا إلى أن الخامات الخفيفة تنتج نسباً أكبر من المواد الغالية الثمن، كوقود السيارات، والنافثا، ووقود الطائرات، وغيرها. أما الخامات الثقيلة، فتنتج نسباً أكبر من المواد الرخيصة الثمن، كزيت الوقود، والزفت، وغيره.

عندما قررت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) أن يكون لها سعر لخامها، أنشأت ما يسمى سعر «سلة أوبك»، الذي بدأ العمل به في الأول من شهر يناير/كانون الثاني ١٩٨٧م. وهو متوسط

السعر لأسعار سبعة خامات هي: خام العربي الخفيف من المملكة، وخام خليط صحارى من الجزائر، وخام ميناس من إندونيسيا، وخام بوني الخفيف من نيجيريا، وخام فاتح من دبي، وخام تيا وانا من فنزويلا، وخام إزموث من المكسيك. وهذه الدولة الأخيرة ليست عضواً في المنظمة. ثم قررت (أوبك) تغيير خامات سلتها ابتداءً من منتصف شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٥م لتشمل خاماً واحداً من كل دولة من الدول الأعضاء الأحد عشر فيها حينئذ، مع الأخذ في الحساب الثقل النوعي لمستوى إنتاج الخام، وتصديره إلى الأسواق الرئيسة. وبهذا أصبحت سلة (أوبك) تتكون من: خام «العربي الخفيف» السعودي، وخام «خليط صحارى» الجزائري، وخام «ميناس» الإندونيسي، وخام «إيران الثقيل» الإيراني، وخام «البصرة الخفيف» العراقي، وخام «تصدير الكويت» الكويتي، وخام «السدر» الليبي، وخام «بوني الخفيف» النيجيري، وخام «قطر مارين» القطري، وخام «موربان» الإماراتي، وخام «بي سي إف» الفنزويلي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق بين نوعية الخام في سلة منظمة (أوبك) الجديدة، وبين نوعيته في سلتها القديمة ثلاثة أمور مهمة هي:

- أصبحت السلة تمثل أحد عشر خاماً من الدول الأعضاء في المنظمة فقط بدلاً من ستة خامات من الدول الأعضاء، وخام واحد من خارج المنظمة.

- أصبحت السلة أثقل خاماً، وبالتالي أرخص سعراً. وكذلك أعلى في نسبة الكبريت.

- أخذ في الحسبان كمية الإنتاج، ووصول ذلك الإنتاج إلى الأسواق العالمية الرئيسة.

والفقرة الأخيرة هامة جداً، وضرورية. بيد أنها كانت مهملة من قبل زمناً طويلاً. فليس من المنطقي مثلاً، أن يُحسب خام يُنتج منه ستة ملايين برميل يومياً بنفس النسبة التي يحسب بها خام ينتج منه مليون برميل يومياً أو أقل. أو أن يحسب خام يصل إلى الأسواق العالمية الرئيسة، ويؤثر فيها، مثل خام آخر، إما أنه يستهلك محلياً في بلده، أو يباع في أسواق هامشية.

لا أعتقد أن حديثنا عن أسعار النفط سوف يكتمل إن لم نتحدث عن خامات القياس المهمة. وهي في الوقت الحاضر خامان: خام نفط مزيج برنت، وخام نفط غرب تكساس المتوسط. وأهميتهما أنهما نقطتا ارتكاز عالمية تسعّر بقية خامات النفط الأخرى في الأسواق بالنسبة إليهما. فيقال مثلاً إن سعر برميل خام النفط (أ) في أوروبا ــ أو أي سوق نفطية أخرى ــ يساوي سعر برميل خام نفط مزيج برنت ناقصاً، أو زائداً (س) من الدولارات. وكذلك خام نفط القياس الآخر. وهما خامان تتحرك أسعارهما صعوداً وهبوطاً حسب آليات الأسواق العالمية للنفط التي تتحكم فيها بشكل رئيسي إمدادات النفط، والطلب عليه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرامكو السعودية، في عام ٢٠٠٩م، فكّت ارتباط علاقة تسعير خامها الواصل إلى الولايات المتحدة الأميركية بخام غرب تكساس المتوسط.

ولقد لعب خام العربي الخفيف السعودي في يوم من الأيام دور خام القياس، عندما تم تثبيت سعر محدد لبرميل النفط عليه. وهذا خطأ اقتصادي كبير وفادح تم الوقوع فيه. فقد كان محاولة خاسرة

لتجاهل آليات السوق. وقد تحملت تبعات ذلك المملكة، بأن لعبت دور المنتِج المرجّح. فكانت تزيد الإنتاج وتخفضه دفاعاً عن السعر المحدد. وفي السنوات الأخيرة أصبحت المملكة تزيد إنتاجها وتخفضه حسب وضع السوق والإمدادات فيها، فيبدو للبعض أنها ما تزال تقوم بدورها القديم. إلا أنه شتان بين ما تقوم به الآن، وبين ما كانت تقوم به في الماضي. فالمملكة اليوم لا تدافع عن سعر ثابت كان قد تم تحديده بقرار سياسي، وإنما تدافع عن استقرار السوق وتعمل حسب آلياتها الاقتصادية. فليس من صالح المملكة، ولا من صالح الدول المنتجة للنفط ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات عليا غير منطقية. وكذلك ليس من صالحها تدهور السعر إلى مستويات متدنية جداً. وهذه إحدى مسؤوليات المنتج الأكبر التي اقتنعت المملكة بأن تتحملها راضية.

وعندما تصبح أسعار النفط ملتهبة جداً في الأسواق العالمية بسبب نقص الإمدادات في العالم، وبسبب زيادة الطلب عليه، وبأسباب أخرى، لم تعد المملكة وحدها تقوم بهذا الدور، وإنما منظمة (أوبك)، وجميع أعضائها أيضاً. بيد أنه، بلا شك، يقع الحمل الأكبر على المملكة لسببين:

أولاً: لأنها المنتج الأكبر في المنظمة.

وثانياً: لأنها الدولة الوحيدة في العالم، التي تمتلك طاقة إنتاجية فائضة مؤثرة.

المنتج المرجح والسعر المعقول

نواصل ما بدأناه في نِهاية الفصل السابق حول ما تقوم به المملكة في السنوات الأخيرة، من زيادة وخفض، في إنتاج النفط الخام. وقلنا إن هذا يختلف عن الدور الذي لعبته في الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي. فالمملكة اليوم، لا تقوم بدور المنتج المرجح، الذي كان يدافع عن سعر برميل النفط المرتبط تسعيره بخامها الرئيس العربي الخفيف، والذي كان يتم تحديده بقرار سياسي من وزراء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، أو بالأحرى حكوماتِهم، وإنما هي اليوم تدافع عن استقرار السوق، وعدم تفاقم أسعارها ارتفاعاً، وكذلك عدم انْهيار أسعارها انخفاضاً.

فشتان بين الأمس واليوم. فاليوم تعمل جميع الدول الأعضاء في منظمة (أوبك) على رفع إنتاج المنظمة وخفضه، وتتحمل بِهذا كل دولة نصيبها من ذلك، حسب الحصص المخصصة لكل منها. كما

أنّها تستفيد جميعاً من زيادة الإنتاج والأسعار.

ولكن لماذا التدخل، والتأثير على آليات السوق، والعمل من أجل استقرارها، والحيلولة دون جموحها، وعدم تركها لكي تحدد السعر الذي تراه مناسباً لبرميل النفط؟

للإجابة عن هذا التساؤل، لا بد من التوضيح بأن سوق النفط اليوم ليست هي السوق التي كانت في السبعينيات، أو الثمانينيات، أو حتى التسعينيات من القرن الميلادي الماضي. فلم تعد السوق مقتصرة على المهتمين بخام النفط، ومشتقاته، والشركات النفطية، وذوي العلاقة في هذه الصناعة. لقد دخل السوق، بسبب العولمة التي سهّلت الانتقال السريع لرؤوس الأموال عبر الكرة الأرضية، مستثمرون لا علاقة لهم بالنفط، ولا بصناعته. وما يهم هؤلاء فقط، هو تنمية محافظهم الاستثمارية، سواء كان ذلك في أسواق النفط، أو في أسواق القهوة، أو في البنوك، أو في صناعات التقانة، أو في صناعة السيارات، أو في أي شيء آخر. فتغيرت السوق بذلك جذرياً. فلم تعد مسألة العرض والطلب، أو الإمدادات والاستهلاك، هي القوى الأشد تأثيراً في رفع الأسعار وخفضها. وإنما أصبحت المؤثرات الناتجة من المضاربات التجارية، والإشاعات، والإضرابات، والقلاقل الحربية أو العمالية، وسياسات الدول، والتنبؤات الاقتصادية أو الإنتاجية، وغير ذلك هي المؤثرات الأقوى. فكم من مرة رأينا الأسعار ترتفع بشكل غير منطقي إلى مستويات قياسية مع وجود وفرة في الإنتاج، وفائض في الإمدادات، يتجاوز طلب المستهلكين!

فلماذا نَهتمّ بسعر البرميل، ونحاول دائماً الحيلولة دون تفاقمه؟ أو كما قال أحد الأكاديميين الاقتصاديين عندنا: لماذا لا نترك البرميل

يرتفع إلى أقصى مداه السعري، حتى لو بلغ مئة دولار أو أكثر، ونستفيد نحن الدول المنتجة من ذلك في الحصول على المداخيل المالية الكبيرة؛ لتسخيرها في برامج التنمية التي تحتاج إليها أوطاننا وشعوبنا؟

الجواب المختصر هو: ليس ذلك في مصلحتنا!

فكيف لا يكون ذلك في مصلحتنا، ونحن نرى بلايين الدولارات تتدفق على منتجي النفط في كل مكان، وأوطانُهم في أمس الحاجة إليها؟ أليست تلك الأموال خيراً ساقه الله لهم؟ بلى، ولكن النعمة إذا تجاوزت الحدود فسوف تكون نقمة!

هنا.. لا بد لنا من الرجوع إلى الأساسيات التي يعلمها كل قارئ، وإلى البدهيات التي يعرفها كل من يدخل الأسواق؛ وهي أن لكل سلعة ثمناً متصَوَّراً في الأذهان، وثمناً محدداً في الأسواق. فإذا كان الثمن المطلوب أقل من الثمن المتصور، فإن الإقبال على الشراء سيكون كبيراً. أما إذا كان الثمن المطلوب، أكبر من الثمن المتصور؛ فإن الإعراض عن الشراء سيكون كبيراً. فإذا كانت السلعة من اللواتي يمكن الاستغناء عنها، أو كان لها بدائل تؤدي نفس غرضها، أو قريباً منه؛ توقف المشتري عن الشراء، وتحول إلى البدائل الأخرى. لذا، فإن البائع الحاذق يضع السعر المناسب أو المعقول، الذي يأخذ في الحسبان وصول الثمن المطلوب قريباً من الثمن الذهني. كما يأخذ في الحسبان الوضع الاقتصادي العام، والنمو، والسيولة النقدية، وأسعار البدائل الأخرى. ولا شك أن الثمن المطلوب أو السعر لن يكون ثابتاً مدى الدهر ولكنه متحرك حسب أساسيات السوق، وتكلفة الإنتاج، ونسبة الربح وغيره. فما هو السعر المعقول لبرميل النفط؟

عندما نقول سعراً معقولاً، فإننا نتكلم عن سعر يكون منطقياً في فترة زمنية معينة. وفي مستوى اقتصادي عالمي معين. ولا يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد وازدهاره، وبحيث يكون عادلاً للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

كما أود الإشارة فيما يلي، إلى نقطه هامة جداً حول تسعير برميل النفط الخام، يتجاهلها كثير من الذين يكتبون، وينظّرون ــ أحياناً كثيرة ــ في أسعار النفط ومستوياتها. وهم عادة يعتقدون أنّها كلما ازدادت، تحسن وضعنا الاقتصادي والمالي.

أولاً: إن ما يتم الوصول إليه من سعر لبرميل النفط في الأسواق، تتحكم فيه عدة عوامل ليست جميعها في يد الدول المنتجة. فهناك مثلاً عاملا العرض والطلب. ولست أعنيهما هنا في صورتهما الكلاسيكية للمعادلة الاقتصادية، ولكن في صورة الاحتياج أو الاستهلاك الفعلي، والإمدادات. وهذه نقطة دقيقة جداً، قد لا يلحظها كثير من الناس. وهناك أيضاً، المضاربات في الأسواق، سواء ما يمتّ إلى المحافظ الاستثمارية في النفط، أو التي تعتمد على الأسعار الفورية. وهناك المضاربون، وهناك المنتجون الآخرون من خارج منظمة (أوبك)، وهناك وهناك. فالقائمة طويلة، وكل هذه العوامل ذات تأثير يقل وينقص بحسب الوضع العام للاقتصاد العالمي، والإمدادت النفطية، والأحوال السياسية في دول الإنتاج، والاختناقات الصناعية في كل من دول الإنتاج، ودول الاستهلاك، والمواسم المناخية، والقومية، والمشكلات العمالية، وغيرها.

ثانياً: عندما نقول (تسعير) برميل النفط، فإن ما نعنيه من القول مجاز وليس واقعاً.

ثالثاً: لقد تغيرت اليوم المفاهيم التجارية العالمية بقيام العولمة. وتغيرت العلاقات السياسية بقيام القطب الواحد، ما أثّر في المفاهيم الاقتصادية، والمالية، والتقانية، والثقافية، والتدريبية، ومعظم ما يمت إلى العلاقات البشرية، بصورة تقل في ذلك أو تزيد.

فلو طبقنا الآن مثلاً دور المنتج المرجح على منظمة (أوبك) بأكملها لحماية سعر معيّن نحدده للبرميل، لتبين مدى فشل هذا التوجه فشلاً ذريعاً. لأن معظم الفرضيات التي كانت سائدة في أواخر القرن الماضي قد تغيرت. كما أن قوة المنظمة لم تعد كما كانت عليه حينها. ولعل الدليل الأبرز على ما نقول هو وصول سعر برميل خام النفط إلى أكثر من سبعين دولاراً في عام ٢٠٠٧م برغم الضخ المرتفع للدول الأعضاء بالمنظمة، بالإضافة إلى الدول خارجها، ما شكل وفرة في الإمدادات لا شحاً فيها. وكذلك وصوله سعره التاريخي الأعلى في عام ٢٠٠٨م مع وجود فائض الإمدادات أيضاً.

ولعل من المفيد للدلالة على مدى تأثير العولمة، هو ما حدث من انهيار للاقتصاد في دول النمور الآسيوية واليابان في منتصف وأواخر التسعينيات الميلادية. لقد تسببت عدة عوامل في ذلك، بيد أن انهمار الاستثمارات المالية الخارجية على تلك الدول، ثم من بعد ذلك سحبها بسرعة كبيرة، كان أهم أسباب الانهيار. وقد تبع ذلك انهيارات أخرى في أنحاء كثيرة في العالم، وبالأخص في الأسواق النامية. ولعل ردة الفعل التسلسلية ــ المشابهة لتساقط أحجار الدومينو ــ في جميع أنحاء العالم، أثرت حتى في اقتصاد الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية. فساعد ذلك في تباطؤ الاقتصاد العالمي. فأصبح ظاهرة عالمية عامة.

ما يهمنا هنا من هذه النقطة، هو ما حدث للنفط. فقد انْهار سعر برميل النفط الخام إلى عشرة دولارات أو أقل قليلا، بعدما انْهارت الاقتصادات الآسيوية. ولم ينتشله إلا تعاون الدول المنتجة في منظمة (أوبك) مع الدول المنتجة خارجها، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، والمكسيك، وفنزويلا.

رابعاً: من الممكن التحكم في سعر البرميل في حدود معينة، وذلك بالتحكم في الإنتاج. بيد أنه لا بد من تعاون جميع المنتجين (أو على الأقل المنتجين المهمين)، سواء كانوا في منظمة (أوبك)، أو كانوا خارجها لتحقيق ذلك. أما منظمة (أوبك) بمفردها، فلا يمكنها ــ كما أسلفنا - تحقيق نجاح كبير في ذلك. كما أنه من الضروري، ومن الأهمية أن يكون الاقتصاد العالمي في صحة جيدة، أو على الأقل أن يكون اقتصاد الزبون أو العميل الذي نتعامل معه في صحة جيدة.

من هذا يتبين أن انهيار اقتصاد النمور الآسيوية كان أحد العوامل الهامة في انهيار أسعار النفط في عام ١٩٩٨م لأن هذا ما حدث فعلاً على أرض الواقع. وهو ليس كما يُبنى في فرضيات النظرية التي دائماً ما تدّعي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الطاقة والاقتصاد، بحيث إنه كلما ارتفع سعر برميل النفط تباطأ النمو الاقتصادي، وكلما انخفض سعر البرميل ازدهر الاقتصاد. ولا أعتقد أن ما حدث على أرض الواقع كان لافتاً وغريباً لدى القارئ، لأنه يعرف السبب. وهو أنه عندما يتباطأ الاقتصاد يكون الاهتمام عادة بخفض تكلفة الإنتاج، ومنها العمالة، والمواد الخام، والطاقة؛ وبالتالي لا تكون ــ في حالة منتجنا الخام ــ سيولة كافية لشرائه، فينخفض الطلب عليه في حين وجود وفرة في الإنتاج، ما

يفرض بالتالي انخفاض سعر البرميل. وحيث إن أهم أسواقنا هي أسواق الشرق، فهذا الذي حدث.

خامساً: الذين يطالبون بانتهاز الفرصة لرفع سعر البرميل إلى أقصى ما يمكن لكي نستفيد من ذلك في مشاريع التنمية، يجهلون أننا ككثير من الدول النامية مستوردون. وما دمنا كذلك، فإن ارتفاع سعر البرميل سوف يعود إلينا في صورة أسعار أعلى للمواد الزراعية، والصناعية، والآلات، والأجهزة، والمعدات، وغيرها.

لماذا ذلك؟ لأن تكلفة الإنتاج لتلك المواد ارتفعت من جراء ارتفاع أسعار الطاقة، فلا بد لهم من إعادة تسعير منتجاتهم حسب ذلك لتحقيق الربح. كما أن تكلفة الشحن سوف ترتفع نظراً لارتفاع أسعار الوقود سواء كان للبواخر، أو السيارات، أو الطائرات؛ فتزداد أسعار المواد بسبب ذلك أيضاً.

سادساً: نظراً لأن الرواتب عندنا ثابتة، في معظم الأحوال، كما هو حاصل في أجهزة الدولة، وفي كثير من المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك في كثير من الشركات، ولا يؤخذ في الحسبان مستوى التضخم، ولا فقدان القوة الشرائية للعملة، لا سنوياً، ولا حتى من فترة لأخرى؛ فإن ارتفاع أسعار المواد والمنتجات؛ سيتسبّب في تآكل مستوى الرواتب، ما سيسبب صعوبات مالية كبيرة لفئة كبيرة من المجتمع. أما الذين لا يحصلون على أجر ثابت من ذوي المداخيل الصغيرة، فسيكون وضعهم أشد ضرراً وتعقيداً. ولا أريد هنا أن أناقش تأثير ارتفاع أسعار المواد على الصناعيين، والزراعيين؛ لأن القارئ يعرف مدى أثر ذلك على تكلفة الإنتاج.

سابعاً: كلما ازدادت أسعار النفط ارتفاعاً، اقتربت تكلفة الطاقات

البديلة من حيوية الاستخدام. وكما يعلم كثيرون، فإن الطاقة النووية أصبحت تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية في كثير من الدول. كما أن الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المد والجزر، والطاقات الأخرى؛ أصبحت تستخدم في مجالات محدودة، وعلى استحياء نظراً لتكلفتها العالية، بيد أن ذلك سيتغير ما دام سعر البرميل يقترب من تكلفتها. ولأن أي إنسان لا يريد أن يكون مصيره في يد الغير، ودائماً ما يسعى للاكتفاء الذاتي؛ فسوف تحاول كثير من الدول أن تعتمد على تلك الطاقات، وإن كانت تكلفتها أعلى من تكلفة النفط نسبياً. وليس هذا، كما يعلم القارئ، مبدأ مالياً واقتصادياً فحسب، بل هو مبدأ استراتيجي وسياسي. وخصوصاً أن معظم المناطق التي تصدِّر النفط الخام للعالم، هي مناطق تحفل بالقلاقل، وعدم الاستقرار، أو تعصف بها الصراعات الداخلية، أو الخارجية.

ثامناً: هناك من يقول إنه لا يمكن الاستعاضة عن النفط، وخصوصاً في المواصلات. ولو تذكرنا ما حدث بعد حظر النفط في السبعينيات، لرأينا كم تغيرت وسائل المواصلات من حيث تقانتها، وكفاءة استهلاكها للوقود، والتشريعات البيئية التي صدرت بسبب ذلك، وتحديد السرعات العالية على الطرق، والدعم الذي أغرت به الدول المستهلكة مواطنيها لاستخدام الوقود البديل، وغيره من الإجراءات.

إن هناك كثيراً من المحفِّزات لدى الدول المستهلكة لإلغاء دور النفط. وقد أشرنا إلى بعضها. فمن أجل ذلك وغيره ليس في مصلحتنا أن ترتفع أسعار النفط إلى المستويات التي تُعرّض منتجنا الرئيس للبَوار.

مدينتا الجبيل وينبع وبدائل الطاقة

لم نتطرق في الفصول الثلاثة السابقة إلى موضوع الغاز الطبيعي على الرغم من أن المملكة تعد في عام ٢٠٠٧م رابع دولة في العالم من حيث الاحتياطي. فهي تأتي بعد روسيا التي يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي فيها (١٦٨٠) تريليون قدم مكعبة، وجمهورية إيران الإسلامية التي يبلغ احتياطيها (٩٧١) تريليون قدم مكعبة، ودولة قطر التي يبلغ احتياطيها (٩١١) تريليون قدم مكعبة، ثم المملكة التي يبلغ احتياطيها (٢٤١) تريليون قدم مكعبة. والسبب الأول في عدم الإشارة إلى هذا الموضوع، لأنه طويل، ومتشعب، ويحتاج إلى كثير من العناية عند مناقشته. وحيث إن الغاز الطبيعي من الأهمية بمكان، لدرجة أنه قد كان من أهم الأسباب في إنشاء مدينتين صناعيتين لم يكن لهما وجود في المملكة من قبل هما مدينة الجبيل الصناعية على الساحل الشرقي للمملكة، ومدينة ينبع الصناعية على الساحل الغربي لها. لذا

لا يمكن تجاهله بالكلية في مثل هذا الكتاب الذي يتحدث عن قصة النفط في المملكة العربية السعودية. هذا التأثير التاريخي الكبير، وهذه الفاعلية في إنشاء عشرات المشروعات البتروكيماوية الأساسية، ومئات المشروعات الصناعية المعتمد عليها، لا يمكن إغفاله وكأنه لم يكن. وكذلك لا يمكننا المرور عليه مرور الكرام.

فقصة الغاز الطبيعي في المملكة بدأت في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي بإنشاء مشروع الغاز العملاق (Master Gas Gathering System) الذي كلف إنشاء المرحلة الأولى منه ما تجاوز ستين بليوناً من الريالات. فتم بواسطته تجميع الغاز وتحويله إلى الاستخدام كلقيم في الصناعات البتروكيماوية، وإلى وقود لتوليد الطاقة الكهربائية، وإلى تصديره سائلاً إلى بلدان كثيرة في العالم. ولقد كان الغاز الطبيعي ــ من قبل إنشاء نظام تجميع الغاز العملاق ــ يتم إحراقه في الهواء، فتضيع على المملكة ثروة كبيرة.

لقد كانت استفادة المملكة من هذا النظام العملاق للغاز؛ ومن إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين؛ ومن الصناعات البتروكيماوية فيهما استفادة عظيمة، لعل أبرز نتائجها ما يلي:

- الحصول على دخل إضافي من مادة كان يتم إحراق معظمها من قبل.

- دخول استثمارات أجنبية ذات قيمة اقتصادية كبيرة، عن طريق مشاركة شركات ذات سمعة عالمية في تلك الصناعات.

- الاستفادة من نقل التقانة الحديثة إلى المملكة.

- الحصول على قيمة مضافة بإنشاء المشروعات التحويلية على أرض المملكة، ومن ثم تسويق منتجاتها بدلاً من الاعتماد على تسويق المادة الخام الأقل سعراً.

- تدريب الشباب السعودي في المجالات الصناعية المتقدمة، ومن ثم الاعتماد عليهم في إدارة، تلك الصناعات، والمشروعات العملاقة وتشغيلها وصيانتها.

أما السبب الثاني في عدم الإشارة إلى موضوع الغاز الطبيعي في فصول الكتاب الثلاثة السابقة، فلأن الغرض من كتابنا هو تخصيصه للحديث عن قصة النفط الخام في المملكة العربية السعودية فقط، وليس للحديث عن صناعة النفط والغاز فيها.

ما تقدم كان إشارة للتوضيح فقط، ونعود هنا إلى موضوعنا الأساسي. كما أشرنا في الفصل الثالث إلى أن ارتفاع سعر برميل النفط الخام عالمياً إلى مستويات قياسية، وغير منطقية؛ كما حدث في عام ٢٠٠٧م، حين تجاوز سعره سبعين دولاراً نتيجة للمضاربات التجارية في أسواق النفط، وغيرها من العوامل الأخرى. وعلى الرغم من وفرة الإنتاج النفطي، وفائض الإمدادات، وارتفاع معدلات المخزونات الاستراتيجية في الدول المستهلكة. كل ذلك سوف يتسبب في رفع تكلفة إنتاج المواد، والأجهزة، والمعدات، وكذلك في رفع تكلفة الشحن سواء كان جوياً، أو برياً، أو بحرياً. بيد أن الأخطر من ذلك كله، هو اقتراب سعر برميل النفط من سعر البدائل الأخرى للطاقة.

لا أشك أن كثيراً منا يعلم تبعات ذلك جيداً، ويعلم أننا نعيش حالياً حقبةً تقلصت فيها الفجوة بين أسعار النفط الخام، وبين

أسعار الطاقات الأخرى البديلة. وكل ارتفاع في سعر البرميل، ينذر بقرب تبدل الاعتماد على الطاقة الناتجة من النفط إلى الطاقة الناتجة من بدائل أخرى.

كما لا أعتقد أنه يخفى على كثير منا استخدامات الطاقة النووية - كما أشرنا سابقاً ـ في توليد الطاقة الكهربائية في أوروبا بشكل كثيف، واستخدامها بدرجات متفاوتة في الولايات المتحدة الأميركية، وفي اليابان، وفي غيرهما. وليس بخافٍ كذلك سعي كثير من الدول ـ ومنها دول نفطية ـ للاستفادة منها. ولعل قرار قادة مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم المنعقد في الرياض في أواخر عام ٢٠٠٦م الداعي للدخول مع بقية الأمم، في المجال النووي، وقرار المملكة في أبريل من عام ٢٠١٠م بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، سواء كان ذلك لأهداف استراتيجية، أو اقتصادية، أو بديلة؛ لدليل على التعامل مع معطيات الحاضر بواقعية، وبرؤية مستقبلية ثاقبة.

كما لا يمكن تناسي أن الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية، وطاقة المد والجزر؛ تستعمل حالياً في أنحاء كثيرة من العالم، برغم أن تكلفتها أعلى من تكلفة الطاقة المتولدة من النفط الخام. وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى ما تنوي تنفيذه، في عام ٢٠٠٩م، خمس عشرة شركة ألمانية مالية وصناعية كبيرة من ضمنها دويتشه بنك وشركة سيمنز؛ وهو استثمار أربعمئة بليون يورو في مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في شمال أفريقيا لتزويد أوروبا باحتياجاتها منها. يقول البروفيسور روبرت بيتس من وكالة الفضاء الألمانية: «إن الشمس تشع بكثافة أكبر، ولمدة أطول في منطقة شمال أفريقيا، والشرق الأوسط

بالمقارنة مع أوروبا، إضافة إلى وجود مساحات كبيرة غير مستغلة هناك، مع العلم أن استغلال نسبة ٢ أو ٣ بالمائة منها، قد يكفي لتغطية حاجة المنطقة وأوروبا من الطاقة[١]. ويقول خبراء شركة سيمنس إن تغطية ثلاثمئة كيلومتر مربع من الصحراء الإفريقية بمرايا تجميع الطاقة الشمسية، يمكن أن تنتج كهرباء تكفي احتياجات كوكب الأرض كلها. ولا بدّ للقارئ أن يتساءل: ألسنا نحن أحق منهم باستثمار هذه الطاقة التي وهبنا الله، بلا جهد منا أو كلل أو تعب، لتكون رديفاً لنفطنا الخام، وخليفة له بعد نضوبه، ومجالا جديداً للدخل لو استطعنا تنميته وتطويره ومن ثم تصديره للعالم؟

لقد كان ــ في يوم من الأيام ــ حلماً صعب المنال أن تصبح تلك الطاقات منافساً قوياً للنفط الخام، أو أن تلغي دوره، وتحل محله إلا بطفرة في التقانة، أو بفتح علمي جديد. إلا أن الارتفاع المستمر لأسعار النفط الخام قرّب من تحوُّل الحلم إلى حقيقة. واختصر مسافة الانتظار الزمنية من دون الحاجة إلى تلك الطفرة، أو ذلك الفتح البعيد.

قد يقول قائل: إن المجال الأكبر والأهم للنفط؛ هو في المواصلات ولن تستطيع هذه الطاقات الأخرى المنافسة بجدية، أو الإحلال محله. بيد أني أعتقد أن على القائل النظر بعين فاحصة مرة أخرى، لاستشراف ما سوف يأتي. وسوف أسوق فيما يلي بعض الأمثلة:

---

(١) موقع دويتشه فيله في ٢٠٠٩/٦/٢١م.

- هناك سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية منذ زمن ليس بقصير.
- هناك سيارات نقل عام تعمل بالغاز الطبيعي. يعمل بعضها في الدول العربية.
- هناك سيارات تعمل بالخلايا الشمسية، كثير منها تحت التجارب، وتحقق نتائج عملية واقتصادية مبشّرة.
- هناك خلط لمادة الديزل المستخرجة من النفط بالزيت النباتي بنسبة ٢٠٪ إلى ٨٠٪، ويستخدم الخليط في وسائل النقل العامة بالولايات المتحدة بدون تعديل محرك السيارة.
- هناك خلط أيضاً لمادة الإيثانول المستخرج من الذرة بمادة البنزين (وقود السيارات المعروف) بنسبة ١٠٪ بدون تعديل المحرك.
- هناك إنتاج لديزل نباتي مستخرج من فول الصويا. وقد انتشر استخدامه في أميركا مؤخراً. وهو صديق للبيئة أيضاً. ويستخدم في أوروبا منذ فترة ليست قصيرة، وبمعدل كبير. فعلى سبيل المثال يوجد في ألمانيا وحدها أكثر من ألف وخمسمئة محطة للديزل النباتي.
- لقد اقترب في الولايات المتحدة، في السنوات الاخيرة، فرق سعر جالون الديزل النباتي من سعر الديزل النفطي، حتى أصبحت الفجوة بينهما عشرين سنتاً، أي خُمس دولار فقط.
- هناك أبحاث تُجرى على محرك يعمل على الهواء المضغوط يدفع السيارة بسرعة ١١٠ كيلومترات في الساعة، لمسافة ثلاثمئة كيلومتر، من غير تعبئة لخزان الهواء. وبتكلفة تساوي اثني عشر ريالاً تقريباً لهذه المسافة.

هذه بعض الأمثلة. ولكن الدول المستهلكة لا تقف عند هذا الحد، فهي ترى التحرر من سيطرة النفط، وعدم الخضوع لها؛ مسألة سيادية واستراتيجية، واقتصادية في آن واحد. ولقد سنَّت من أجل ذلك الكثير من التشريعات البيئية، بالإضافة إلى تحديد كفاءة محرك السيارة في استهلاك الوقود النفطي عند مستوى معين. كما قدمت كثيراً من المحفزات المالية، والضريبية لمواطنيها من أجل استخدام مواد محلية غير نفطية الأصل. ولقد توسعت الولايات المتحدة في هذا المجال كما حدث عند زيارة الرئيس الأميركي بوش للبرازيل في شهر مارس/آذار من عام ٢٠٠٧م. فقد تم توقيع اتفاقية الوقود الحيوي (Biofuel) أو النباتي بين الدولتين لاستيراد الإيثانول المصنع في البرازيل من قصب السكر؛ لاستخدامه وقوداً بديلاً لوقود السيارات الحالي (البنزين)، الذي تنتجه مصافي التكرير من النفط الخام. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٤٨٪ من السيارات في طرقات البرازيل تستخدمه وقوداً، أما السيارات المصنعة حديثاً فيها فتبلغ النسبة التي تستخدمه منها ٨٠٪. ويرى الرئيس الأميركي بوش أن هذه الاتفاقية ما هي إلا طريقة لرفع، وزيادة إنتاج الوقود البديل في الأميركيتين. وبموجبها سوف يمكن تسيير أعداد أكبر من السيارات بوقود آخر غير الجازولين (البنزين) على حد قوله.

وبصرف النظر عما ذُكر عن رحلة الرئيس الأميركي إلى البرازيل، وبعض الدول الأخرى في أميركا الجنوبية. وعن وصفها بأنّها «دبلوماسية الإيثانول». وبصرف النظر عن معارضة كثير من البرازيليين للاتفاقية، واعتبار أنّها سوف تخدم الأغنياء فتزيدهم غنىً؛ لأنهم هم الذين يملكون مزارع قصب السكر. وكذلك بصرف النظر عما يشاع عن أنّها بداية لإنشاء منظمة للإيثانول

على غرار منظمة (أوبك). بصرف النظر عن كل هذا، فإن السعي الحثيث للولايات المتحدة الأميركية من أجل البحث عن بدائل للنفط ومنتجاته؛ يثبته طلب الرئيس الأميركي من الكونغرس في شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠٠٧م، بأن يُصدر الكونغرس تشريعاً ينص على أن يصل الاستخدام السنوي للإيثانول، وغيره من البدائل الأخرى للوقود الحيوي، خمسة وثلاثين بليون جالون بحلول عام ٢٠١٧م.

هذا جانب واحد بسيط من السعي الجاد لإحلال البدائل الكثيرة للنفط محله، فما بالك لو تعمقنا في كل واحد منها، وعرفنا ما توصل إليه العلماء والباحثون، واطّلعنا على برنامجهم الزمني!

لا أود أن يكون الانطباع من قراءة هذا الفصل، بأن الخطر قادم يوم غدٍ أو بعد غد، وسوف تقفل البورصات العالمية للنفط، وسوف تنضب العقود من الدولارات؛ فتتوقف التنمية، ويتأخر التطوير، وتختل الميزانيات المالية للدول المنتجة، ويتدهور اقتصادها. كل هذا لن يحدث غداً؛ لأن النفط ما يزال سيد الموقف، وما تزال تقانة الصناعات، والطاقة، والمواصلات؛ تعتمد عليه، وعلى منتجاته اعتماداً كبيراً. وسوف يمرّ وقت طويل لتطوير ما يناسب من البدائل الأخرى. ولكن ما يراه أي مطلع؛ هو أن البدائل الأخرى ليست بعيدة جداً، فنهنأ بالأحلام. كما أن التقانة لها قفزات جامحة لا يؤمن جانبها، ولا يمكن توقعها. وبالإضافة إلى ذلك فالأمثلة تنبهنا، في كل يوم، إلى أن هذه البدائل بدأت فعلاً في سلب نسب ملحوظة من حصة النفط ومنتجاته؛ فماذا أعدت الدول المنتجة للنفط لمواجهة ذلك بعد عشر سنوات مثلاً؟

التشكيك في الاحتياطيات وبلوغ ذروة الإنتاج

تحدثنا في نهاية الفصل الرابع عن البدائل الأخرى للطاقة. وأوضحنا أنّها بدأت تزاحم النفط الخام بقوة، عندما صعد سعر البرميل إلى مستويات قياسية جعلت استخدام تلك الطاقات ذات جدوى اقتصادية. وقلنا إنه لو استمر ارتفاع سعر البرميل إلى أعلى من ذلك، فسوف تتاح الفرصة لأن تحل هذه الطاقات البديلة محله. ثم تطرقنا إلى أن كثيراً من بلدان العالم تشجع مواطنيها على ترشيد استهلاك النفط ومنتجاته مادياً، أو ضرائبياً. والاتجاه إلى استخدام البدائل المتاحة الأخرى، ومنها الوقود الحيوي (Biofuel)، الذي وقّع رئيس الولايات المتحدة الأميركية بوش اتفاقية له مع البرازيل؛ لتوريد الإيثانول المستخرج من قصب السكر لبلاده؛ من أجل استخدامه في تسيير السيارات بديلاً لوقودها الحالي (البنزين) مثلاً.

وفي الحقيقة، لا أرى أي خوف من ترشيد استهلاك النفط، ومنتجاته في العالم، بل شعوري على العكس من ذلك تماماً. فهذا الترشيد سوف يمد في عمر النفط، ومنتجاته لسنين طويلة. وسوف يحافظ على الوضع العالمي في الصناعة والمواصلات الحاليين؛ اللذين صمما على استخدام الوقود الأحفوري. وسوف يتيح الفرصة لاستخدامه في صناعات أكثر فائدة للإنسانية؛ بدل أن تحرق ملايين البراميل منه يومياً وقوداً في المصانع، وفي السيارات المنطلقة على الطرق السريعة، وفي شوارع المدن المكتظة. كما أنه كلما طال عمر النفط، استفادت الأجيال القادمة في الدول المنتجة من هذه الثروة الناضبة، واستمرت المداخيل المالية لهذه الدول للمساهمة الفاعلة لما فيه تطويرها، وتنميتها، وتقدمها.

ولا شك في أن التحول من النظام المعتمد على النفط الخام ومنتجاته ـــ سواء كان في الصناعة أو في المواصلات ـــ إلى نظام آخر غير متوافق معه، ستضطر فيه الدول الصناعية، والدول الأخرى إلى تغيير شامل، وباهظ التكاليف لتحويل المكائن، والآلات، والمعدات، والأجهزة الحالية، والتقانة بشكل عام؛ لما يتوافق مع نظام الوقود الجديد. كما أنه بالإضافة إلى مئات التريليونات من الدولارات التي ستخسرها الدول لهذا التغيير، فهناك أيضاً العامل الزمني الذي يتطلبه ذلك ليكون حقيقة واقعة.

من أجل ذلك، نجد أن هناك تضارباً، واختلافاً في كيفية معالجة المسائل النفطية لدى القياديين، والمختصين، والسياسيين في الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة مثلاً. فيما نرى أنّها تسعى لحث المواطنين على ترشيد استهلاك النفط ومنتجاته، والتحول إلى البدائل الأخرى سواء كانت طاقة شمسية، أو طاقة حيوية، أو

غيرهما؛ فإنّها في الوقت نفسه، تسعى للحصول على موافقة الكونغرس، ومناصري البيئة لزيادة رقعة المساحات التي تمكنها من استكشاف النفط واستخراجه منها، حتى وإن كانت من المناطق المحمية بيئياً. كما أن شركات النفط العالمية، سواء كانت أميركية أو خلافها، تسعى إلى زيادة احتياطياتها من النفط الخام بزيادة الاستكشاف والتنقيب عنه في كل أنحاء العالم.

وأود الإشارة هنا إلى موضوع الاحتياطيات النفطية التي يكتنفها كثير من الجدل وتضارب الآراء. فكثير من خبراء النفط لا يصدقون الأرقام التي تنشرها الدول المنتجة عن احتياطيات النفط الخام في أراضيها، خاصة في بعض الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك). ومنطقهم في ذلك أن هذه الأرقام:

أولاً: لم تتغير منذ نُشرت أول مرة في السنين الأولى من عمر المنظمة. وهذه الدول النفطية ما تزال تنشرها، كما هي كل حين، كاحتياطيات مؤكدة من دون تغيير، أو زيادة، أو نقصان.

ثانياً: إنّهم يعتقدون أن الأرقام كانت من الأساس غير حقيقية، ومبالغاً فيها لأنّها عندما قُدمت أول مرة كانت لأهداف سياسية، ولم تكن لهدف معلوماتي. فقد كانت أساساً من أجل الحصول على أكبر حصة ممكنة في نظام حصص الإنتاج في منظمة (أوبك) عندما تم اعتماده، فتم من أجل ذلك تضخيمها.

ومهما كانت الأسباب، فإن الجدل بين الطرفين لن يتوقف أبداً. فالدول المنتجة سوف تستمر في نشر الأرقام عن احتياطياتها النفطية، والخبراء سيستمرون في التشكيك فيها. فليس هناك جهة

خارجية ثالثة، ذات صفة محايدة، تستطيع تأكيد ما يُنشر أو رفضه. ولكن الحق الذي لا بد من الاعتراف به أن استمرار بعض الدول في نشر تلك الأرقام دون تغيير لهذه الفترة الزمنية الطويلة، هو مدعاة للشك والريبة والوصم بعدم الصدقية.

ولعل من أولويات منتدى الطاقة العالمي، الذي يتخذ من مدينة الرياض مقراً لأمانته العامة؛ السعي لتقريب الفجوة بين الدول المنتجة للنفط، وبين الدول المستهلكة له؛ بالحوار الدائم، وشفافية الأرقام الخاصة بالاحتياطيات النفطية، سواء تلك التي في باطن الأرض طبيعياً في دول الإنتاج، أو الاحتياطيات الاستراتيجية في دول الاستهلاك، بالإضافة إلى أرقام الإنتاج اليومي من النفط الخام، والمنتجات النفطية، والإمدادات، والاستهلاك وغير ذلك؛ مما له ارتباط وعلاقة بصناعة النفط، والاقتصاد، والسياسات المالية، والتشريعات البيئية وسواه. فلو تحلّت جميع الأطراف بمستوى جيد من الشفافية، لأمكن التوصل إلى قناعات جيدة عن صحة الأرقام، ولتمّت مراجعتها وفحصها بحيث تكون مقبولة ومعوّلاً عليها.

ولأن الاحتياطيات النفطية في مكامنها وحقولها الطبيعية مهمة جداً لمستقبل البشرية، كما أسلفنا تبيانه في بداية هذا الفصل، فإنّها لم تعد مسألة خاصة بدول الإنتاج وحدها. ومنذ أن جاء الجيوفيزيائي الأميركي ماريون كنغ هيوبيرت (Marion King Hubbert) في عام ١٩٥٦م، بنظريته التي سميت باسمه عن تصاعد الإنتاج، ومن ثم وصول الحقول النفطية إلى ذروة إنتاجها، ثم تدنيه بعدها. وكان قد تنبأ فيها بأن إنتاج الولايات المتحدة سوف يبلغ ذروته ما بين عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٧٠م. وقد صدق ما توقعه، فقد بلغ

الإنتاج النفطي لها الذروة في عام ١٩٧١م، ثم تدهور بعد ذلك، وما يزال في تناقص مستمر إلى يومنا هذا.

ولقد طبق كثيرون هذه النظرية على دول نفطية بعينها، وعلى الإنتاج العالمي للنفط بصفة عامة. كما أن هيوبيرت نفسه، تنبأ في عام ١٩٧٤م أن يبلغ الإنتاج العالمي ذروته في عام ١٩٩٥م. بيد أن ذلك لم يحدث لانخفاض الاستهلاك قبله. إلا أن الذين جاءوا من بعده اعتقدوا أن ذروة الإنتاج سوف تحدث في عام ٢٠٠٤م، ثم يتدنى تدريجياً بعدها إلى أن ينتهي عصر النفط من الكرة الأرضية. ولكن ذلك أيضاً لم يحدث. ومما لا شك فيه، أن التلويح بقرب انتهاء حقبة النفط من التاريخ البشري له أهداف كثيرة لا تصب معظمها في حقول البحث العلمي والمعرفة.

وبرغم أن النظرية ــ أو الفرضية بصفة أدقّ ــ قد صدقت توقعاتها في الولايات المتحدة، فليس بالضرورة أنّها سوف تصدق بدقة في معرفة بلوغ ذروة الإنتاج النفطي في العالم، أو أنّها سوف تصدق في معرفة اليوم الذي سيُنتج فيه آخر برميل من النفط الخام. وذلك لأسباب كثيرة، نورد فيما يلي بعضها:

- عدم توفر معلومات جيدة عن الاحتياطيات النفطية في العالم بالمقارنة مع المعلومات التي كانت متاحة لهيوبيرت عن النفط في الولايات المتحدة.
- ما تزال كثير من المناطق التي يحتمل وجود النفط الخام فيها غير مكتشفة.
- لم تستغل الأنواع الأخرى من النفط ــ غير النفط الخام التقليدي المتعارف عليه ــ الاستغلال الأمثل في الإنتاج كالنفط

الثقيل في فنزويلا (ويُنتج منه منذ عام ٢٠٠١م بمعدل نصف مليون برميل يومياً، ولا يحتسب في منظمة «أوبك» ضمن حصتها من الإنتاج)، ونفط رمل القار (Tar Oil) في كندا، والنفط الصخري في الولايات المتحدة (Oil Shale)، وغيرها. وكلها ذات كميات هائلة تقدر بالبلايين، والتريليونات من البراميل.

- عدم توافر التقانات المناسبة في الوقت الحاضر، لإنتاج هذه الكميات الهائلة من بعض الاحتياطيات للنفوط الأخرى، غير التقليدية؛ لا يلغيها، وإنما يؤجل الاستفادة منها للمستقبل. واستفادة فنزويلا في الوقت الحاضر من نفطها الثقيل، الذي هو في الحقيقة نوع من «رمل القار»؛ دليل على إمكانية الاستغلال.

لذا من الصعوبة بمكان التوصل ــ بقدر كافٍ من الثقة ــ إلى التنبؤ بانتهاء النفط من الأرض، بمثل ما تنبأ به هيوبيرت عن النفط الخام في الولايات المتحدة الأميركية. سواء كان ذلك للنفط الخام أو النفوط الأخرى.

ولعل من الحملات التي يجدر الإشارة إليها في التشكيك في كمية الاحتياطيات النفطية؛ هو ما تتعرض له المملكة العربية السعودية التي يبلغ احتياطيها المؤكد من النفط الخام ما يقرب من ربع الاحتياطي العالمي. فقد ركز الاستثماري والمصرفي ماثيو سيمونز، الذي قضى ثلاثين عاماً في قطاع الطاقة في كتابه الصادر في عام ٢٠٠٦م، المسمى غلس في الصحراء (Twighlight in the Desert)، على التشكيك في صحة مستوى احتياطي المملكة من النفط الخام. كما أنه شكك في قدرتها على إنتاج نفطي أعلى من الإنتاج الذي كان حين صدور كتابه، حيث كان بمعدل ثمانية

ملايين وخمسمئة ألف برميل في اليوم. كما أنه ادعى أن صناعة النفط السعودية قد بلغت ذروتها، وهي في طريقها ــ في خلال سنوات قليلة ــ لبدء العد التنازلي لمسيرة التدني في الإنتاج ثم النضوب. ولقد أخطأ سيمونز في ادعائه الأول. فقد أنتجت المملكة بعد صدور كتابه نفطاً بمعدل عشرة ملايين برميل يومياً لمدد زمنية ليست قصيرة. وأخطأ ثانياً عندما توقع تدني إنتاجها. فقد استطاعت إنتاج النفط بمعدل أحد عشر مليوناً وثلاثمئة ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧م. وفي عام ٢٠٠٩م استطاعت رفع طاقتها بحيث يمكنها الإنتاج بمعدل اثني عشر مليوناً وخمسمئة ألف برميل يومياً.

أما عن احتياطي المملكة من النفط الخام والذي يقع تحت طائلة حملة تشكيكية قوية من آخرين أيضاً، فقد صرح المهندس علي النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي مرات عديدة؛ بأن الاحتياطي المؤكد منه هو ٢٦١ بليون برميل، وهناك ما لا يقل عن مئة بليون برميل أخرى من النفط الخام في المناطق التي تحت الاستكشاف والاستغلال، بالإضافة إلى ما لا يقل عن مئتي بليون برميل في المناطق التي لم تستكشف بعد، يمكن إضافتها إلى الاحتياطي المؤكد.

وليست المملكة حالة فريدة في إمكانية زيادة احتياطياتها النفطية، فهناك من الخبراء من يعتقد أن احتياطي النفط الخام في العراق يمكن أن يبلغ ثلاثمئة بليون برميل بدلاً من الاحتياطي الحالي المقدر بمئة واثني عشر بليون برميل. كما أن خبراء آخرين يقدرون أن هناك ما لا يقل عن ثلاثمئة بليون برميل من النفط الخام في بحر الصين، وخمسة وثلاثين بليوناً في المياه الإقليمية لدول غرب

أفريقيا، وما يقارب سبعين بليوناً في خليج المكسيك. ومن المسلم به أن هذه الأرقام تحتاج إلى من يؤكدها بإجراء الاستكشافات الجيولوجية، والدراسات العلمية المعروفة.

ومن الجدير ذكره هنا، أنه حتى هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية قد عدّلت في عام ٢٠٠٠م تقديراتها الخاصة بالنفط الخام غير المكتشف في العالم لتصبح ٧٢٤,٢ بليون برميل بزيادة قدرها ١٤١,٦ بليون برميل عن تقديراتها في عام ١٩٩٣م. كما صرحت الهيئة نفسها في يناير من عام ٢٠١٠م، بأن حزام «أورينوكو» النفطي بفنزويلا يحتوي على احتياطي يقدر بـ ٥١٣ بليون برميل من الخام الثقيل الممكن استخراجه، وهذا نحو ضعف الاحتياطي المؤكد الحالي بالمملكة العربية السعودية. فإن كانت هذه الدلائل الكثيرة تشير، يوماً بعد يوم، إلى إضافة كميات كبيرة في المناطق المكتشفة؛ فما بالك بالمناطق البكر التي لم تكتشف بعد في جميع أنحاء العالم؟

وبهذا السؤال الذي سوف يجيب عنه المستقبل، أختم هذا الفصل.

يمشون فوق المحيط ولا يدرون

عندما وافق الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، طيب الله ثراه، على توقيع اتفاقية استكشاف النفط في عام ١٩٣٣م مع شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا (سوكال)، بعد عام واحد فقط من توحيد الكيان الجديد في عام ١٩٣٢م تحت مسمى المملكة العربية السعودية؛ لم يكن هناك ما يدل على أن هذه البلاد يحتوي باطنها على كميات ـ ولو ضئيلة ـ من النفط. إلا أنّ كونها قريبة من البحرين التي ثبت وجود النفط فيها، شجع على احتمال ذلك.

وبرغم ذلك فقد مضت خمس سنوات من الاستكشافات وحفر الآبار، من دون أن تصل الشركة إلى كميات تجارية منه تحفز على الاستمرارية في هذه الاتفاقية، التي ساهمت في خسارة كبيرة لملاك الشركة، من غير بارقة أمل في مردود تجاري. حتى ولو كان قليلاً.

من أجل ذلك استدعى الرؤساء التنفيذيون فيها رئيس الجيولوجيين في المملكة ماكس ستاينكي (عمل بالمملكة من عام ١٩٣٦م إلى عام ١٩٤٦م) إلى مقر الشركة الرئيس بكاليفورنيا، لمناقشته في ما تم من عمليات، وإخباره بقرارهم إيقاف أعمال الاستكشافات. وعدم التصريح له بحفر مزيد من الآبار، نظراً للتكاليف الكبيرة، والخسائر التي تكبدوها. لكنه، في محاولة يائسة منه، استطاع أن يقنعهم بأنه على ثقة من وجود النفط بكميات سوف تغطي خسائرهم. وأوضح أنه يحتاج إلى مزيد من الحفر الأعمق للآبار من أجل العثور عليه. وما علم هو، وما علموا هم، بأنهم كانوا يمشون فوق المحيط ولا يدرون.

كانت البداية في عام ١٩٣٨م عندما اندفع النفط بمعدل ١٥٨٥ برميل يومياً من البئر رقم ٧، ثم ازداد الإنتاج إلى ٣٨١٠ براميل يومياً بعد أسبوعين من ذلك. هذه البئر التي أطلق عليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز اسم بئر الخير ـ في إحدى زياراته لها بعد أن أصبح ملكاً ـ استمر إنتاجها خمسة وأربعين عاماً قبل إيقاف تدفق النفط منها في عام ١٩٨٢م. لقد كانت بئراً مباركة أنتجت في سنوات تشغيلها إثنين وثلاثين مليون برميل من النفط الخام.

وفي عام ٢٠٠٨م، وبعد خمسة وسبعين عاماً، احتفلت صناعة النفط السعودية بعيدها الألماسي متمثلة في شركة أرامكو السعودية التي لم تكن مجرد شركة للنفط، بل ناقلاً جيداً للتقانة، وكانت مدرباً ومعلماً للأجيال، سواء كان ذلك في صناعة النفط، أو في مجالات أخرى كثيرة في الحياة. لقد تخرج في مدارسها، ومختبراتها، ومعاملها أشخاص استطاعوا تغيير مجتمعاتهم، وشخصيات عالمية أثرت بلادها، وأثّرت في العالم.

لقد حملت أرامكو السعودية على عاتقها منذ البدايات إنشاء الطرق، والمدارس، والمرافق الصحية، وغير ذلك من المرافق، والبنى التحية. ولكن أهم إنجاز لها تمثل في استطاعتها أن تصهر الباحثين عن العمل ولقمة العيش، من جميع أنحاء المملكة، في كيان متطور يتبع الأساليب العلمية الحديثة، وينقل التقانة، بل وينتجها. ويتفرد عن أي كيان نفطي آخر في العالم، من حيث عمق اهتمامه، ودعمه للإنسان، والمجتمع، والبيئة.

بعد ثلاثة أرباع قرن من بداية قصة النفط في المملكة العربية السعودية، تمكنت أرامكو من إنتاج ما يفوق مئة (١٠٠) بليون برميل من النفط الخام. وما يزال في باطن الأرض احتياطي مؤكد يبلغ مئتين وستين (٢٦٠) بليون برميل في مناطق الاستكشافات. هذا المحيط الهادر في الأعماق من النفط الخام كان من نعم الله على هذه البلاد، وأهلها، ومن جاورها، والعاملين فيها من جميع أنحاء العالم. فأصبحت، بفضل الله، تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم، وغدت أكبر منتج ومُصدّر له في العالم. وتمتلك أكبر طاقة إنتاج فائضة في العالم.

تمتلك صناعة النفط السعودية اليوم خبرات تراكمية في الاستكشاف، والتحليل، وفي الإنتاج، وفي هندسة الاحتياطي، ما جعلها تحصل على كثير من الجوائز العالمية، وتسجل باسمها براءات اختراعات عديدة. ويكفي هذه الصناعة فخراً أن تسعين في المئة ممن يديرونها ويشغلونها ويخططون لها هم سعوديون. وكثير ممن تركوها نقلوا معهم خبراتها، والإخلاص في الجودة، وقيم العمل فيها، إلى مجالات كثيرة في البلاد. هذا هو الفخر الحقيقي في الاستثمار في الرجال، وفي إثراء المجتمع، وفي تقدم الأوطان.

هل صحيح أنّ الربع خالٍ؟

في الثاني من يوليو/تموز ١٩٩٨م بدئ في إنتاج الزيت الخام في معمل فصل الغاز عن الزيت بحقل الشيبة. وجرى من بعد ذلك ضخه في خط أنابيب بطول (٦٣٨) ستمئة وثمانية وثلاثين كيلومتراً، وبقطر (١,٢١) مترٍ وواحدٍ وعشرين سنتيمتراً، ليصل بعد أسبوعين إلى منطقة المعامل ببُقيق في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

قليل هم الذين يعلمون بهذا، وأقل منهم الذين يعرفون قصة اكتشاف هذا الحقل والصعوبات التي صاحبت استغلاله.

حقل الشيبة، بدون أدنى شك، أعظم حقل نفط يتم استغلاله في تاريخ أرامكو السعودية الحديث. وأكبر إضافة في العالم للطاقة الإنتاجية النفطية في السنوات الأخيرة. ويحتوي على الخام العربي الخفيف جداً ذي الكثافة (٤٢) درجة حسب معهد البترول

الأميركي. وهو خام حلو حيث تصل نسبة الكبريت فيه فقط (٠,٧)٪.

وكما أسلفنا القول بأنه منذ اكتشاف حقل الغوار وحقل السفانية العملاقين، لم يتم اكتشاف أي حقل عملاق في المملكة، إلى أن اكتشف حقل الشيبة. وهو وإن قل عنهما في الحجم والضخامة إلا أنه يتميز عنهما ويتفوق عليهما من حيث جودة المنتج في ناحيتين: الكثافة العالية والحلاوة.

يقدر احتياطي حقل الشيبة، عند بدء استغلاله، بـ (١٤,٣) أربعة عشر بليوناً وثلاثمئة مليون برميل من الزيت الخام و (٢٥) خمسة وعشرين تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. وكانت طاقته عند تشغيله خمسمئة ألف برميل من الزيت الخام يومياً. وهذا في حد ذاته يفوق إنتاج كثير من دول النفط في العالم. ثم تم توسعة إنتاجه، في عام ٢٠٠٩م، ليضخ سبعمئة وخمسين ألف (ثلاثة أرباع مليون) برميل يومياً.

ولكن قصة حقل الشيبة لا تتوقف عند هذا. لقد كان هناك الكثير من التحديات منذ اكتشافه في عام ١٩٦٨م إلى أن اتخذ القرار لاستغلاله في عام ١٩٩٥م. وما تحقق كان حقاً معجزة فوق الرمال للإنسان السعودي ليس لها نظير في صناعة النفط العالمية في أي مكان آخر. وما كان لهذه المعجزة أن تتحقق إلا إذا أمكن التغلب على عدة تحديات منها: الطبيعة الجغرافية الصعبة للموقع الذي يتكون من جبال رملية متحركة يصل ارتفاعها إلى (٧٠٠) سبعمئة قدم، ودرجات حرارة مرتفعة تصل أحياناً إلى ما فوق (٥٢) اثنتين وخمسين درجة مئوية، ورياح تصل سرعتها إلى (١٣٧) مئة وسبعة وثلاثين كيلومتراً في الساعة، بالإضافة إلى بعده

عن أقرب مدينة، وصعوبة الوصول إليه. يضاف إلى ذلك أن القرار كان ببدء استغلاله وإنتاجه في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. فيما حقل في مثل حجمه يحتاج من خمس إلى سبع سنوات لتجهيزه للاستغلال.

وللتغلب على الجدول الزمني القصير فقد تم اعتماد جدول زمني متسارع، تم على أساسه شراء كثير من المواد، والمعدات التي يستغرق تصنيعها زمناً طويلاً من قبل أن يتم التعاقد على عقد الإنشاء. كما أنه تم أيضاً الارتباط سريعاً بعقود لأعمال مساندة ذات أهمية، وحساسية للإنشاء، كان من أهمها عقد إنشاء الطريق التي تربط منطقة الشيبة بالظهران حيث المقر الرئيس للشركة. إن أهمية هذا العقد تنبع من كون منطقة حقل الشيبة منطقة منعزلة في الربع الخالي، لا يصل إليها طريق مباشر. حيث تبعد أقرب طريق عنها مسافة (٣٨٥) ثلاثمئة وخمسة وثمانين كيلومتراً. كما أنها تبعد عن أقرب مدينة مسافة (٥٤٨) خمسمئة وثمانية وأربعين كيلومتراً. فكان لزاماً جلب كل ما يحتاج له الإنسان من مؤن ومعدات إليها. أما حساسية الطريق على الإنشاء فلضرورة نقل آلاف الأطنان من المواد، والمعدات، والأجهزة، بالإضافة إلي المؤن، وكل ما يحتاج إليه ثلاثة عشر ألف شخص في ذروة الإنشاء. وقد تم إنشاء هذه الطريق التي يبلغ طولها (٣٨٥) ثلاثمئة وخمسة وثمانين كيلومتراً من حقل الشيبة إلى طريق سلوى ــ البطحاء الحكومي الواصلة إلى المنطقة الشرقية قبل ثلاثة أشهر من الموعد المحدد في العقد. لقد تم شق الطريق في منطقة قاسية وسط الجبال الرملية، التي أزيح منها (١٥) خمسة عشر مليون متر مكعب من الرمال. كما أن هناك عقوداً أخرى ذات تأثير على خطة الإنشاء، كمهبط الطائرات الذي يبلغ طوله

ثلاثة كيلومترات، والذي تم من أجل إنشائه شق (٧,٥) مليون متر مكعب من الرمال، ونقل مليوني متر مكعب أخرى. وعقد الاتصالات الذي استخدم نحو (٦٤٥) ستمئة وخمسة وأربعين كيلومتراً من كوابل الألياف البصرية.

يقال إنه في الليل تسمع أصوات طبول. وربما يرى الرائي ناراً كلما اقترب منها ابتعدت عنه، فيسرع إليها، وتبتعد عنه حتى يتيه في ذلك البحر اللامتناهي من رمال الربع الخالي. إلاّ أنه لم يسمع أحد من العاملين في حقل الشيبة ليلاً أو نهاراً غير صوت معدات الحفر التي تدق صدر الصحراء دقاً صاخباً، وتثقبه بمثاقبها الألماسية لتحفر مئات الآبار للنفط، وعشرات الآبار لحقن الماء والغاز.

والآن .. ماذا يعني حقل الشيبة لصناعة النفط السعودية؟

ليس إنتاج ثلاثة أرباع مليون برميل في اليوم من الخام العربي الخفيف جداً هو المهم فقط، من حيث زيادته للطاقة الإنتاجية لصناعة النفط السعودي. بل الأهم من ذلك أنه يزيد من مرونتها، وقدرتها على تلبية احتياج قطاع عريض من منشآت الصناعة البترولية العالمية؛ فتستطيع بالتالي أن تلبي احتياج الذين يرغبون في استيراد خام حلو خفيف جداً، أو احتياج الذين يرغبون في مزيج من عدة أنواع من الزيت الخام. وفي كلا الحالين يعني اقتصاديات تسويقية أفضل. وكما هو معروف أن المصافي العالمية أصبحت مرنة، بحيث يمكنها استخدام أنواع مختلفة من النفط الخام حسب احتياج السوق، التي عادة ما تتأثر بتغيّر الفصول المناخية السنوية، أو الأحداث الطارئة، أو حسب توفر خامات بأسعار منافسة.

ونورد فيما يلي بعض الإحصائيات عن حقل الشيبة، لمن يرغب في مزيد من التفاصيل:

كمية احتياطي خام النفط المؤكدة	١٤,٣ بليون برميل
كمية احتياطي الغاز المؤكدة	٢٥ تريليون قدم مكعبة
الكثافة النوعية للخام	٤٢ (API) درجة
نسبة الكبريت في الخام	٠,٧٪
عمق مكمن الخام	٤٩٠٠ قدم
سماكة المكمن	٤٠٠ قدم
طول خطوط الأنابيب الرابطة لـ (١٢٣) بئراً	٢٢٣ كيلومتراً
طول خطوط الطاقة الكهربائية	٢٣٠ كيلومتراً
عدد ساعات العمل خلال فترة الإنشاء	٥٠ مليون ساعة رجل
عدد العمالة في ذروة الإنشاء	١٣ ألف شخص
عدد جهاز التشغيل والإنتاج	٧٥٠ شخصاً
معدل نقل المؤن والمعدات خلال الإنشاء	٣٠٠ شاحنة يومياً

بترولاين وسمارك: أشجار خارج الحديقة

يوم الخميس هو يوم إجازة رسمية بالمملكة العربية السعودية. والمجيء فيه للعمل، أمر فيه تضحية، وحرمان من الراحة، وتعدٍّ على حقوق الأسرة، إلّا أن له مميزات كثيرة للذين لا يجدون الفرصة، خلال أيام الأسبوع، لإنجاز مهامهم الوظيفية الكثيرة. من تلك المميزات الهدوء، وعدم الانقطاع عن العمل من أجل الاجتماعات المطولة، أو المقابلات، والزيارات الرسمية وغير الرسمية.

كانت الشركة السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) مسؤولة عن البيع الخارجي، والتوزيع الداخلي للمنتجات النفطية التي يتم تكريرها في مصافي تكرير النفط بالمملكة، سواء المحلية منها، أو التي أنشئت من أجل التصدير. وهذه المنتجات هي: وقود الطائرات (الكيروسين)، ووقود السيارات (البنزين)، والديزل،

والنافثا، ونوعان من زيت الوقود، والزفت (الإسفلت). كما أن سمارك كانت مسؤولة عن تسويق الغازات الطبيعية المسالة التي تنتجها أرامكو السعودية وهي غاز البيوتين، وغاز البروبين، والجازولين الطبيعي. فيما لا تصدّر المملكة غازات أخرى (الميثان والإيثان) بل تستخدم في البلاد لتوليد الكهرباء، وكلقيم في مصانع البتروكيماويات بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

كانت شاشة جهاز رويترز عن يمينه، ينظر إليها من حين لآخر، لمتابعة أسعار المنتجات النفطية الفورية، والصفقات، والعقود في الأسواق العالمية. وكذلك لمعرفة معادلات التسعير لتلك المنتجات وغيرها. وكل ذلك مهم لشخص مسؤول عن المبيعات الدولية. ذلك كان هو الصبي الذي وضع أذنه يوماً ليسمع تدفق النفط في الأنبوب الدافئ. لم يعد صبياً بل أصبح رجلاً ذا مسؤولية كبيرة.

الطقس في صباح ذلك الخميس من شهر أغسطس/آب من عام ١٩٩٠م في مدينة جدة كان حاراً مع رطوبة مرتفعة قليلاً. ولكن ما ظهر أمامه على شاشة رويترز كان أشد سخونة والتهاباً. لقد غزا صدام حسين الكويت، وها هوذا يتابع تقارير المراسلين الذين يصفون أحداث دخول الدبابات إلى شوارعها الناعسة المترفة.

ثم توالت بعد ذلك أحداث كثيرة. ولن نتطرق إليها لأنها لا تخدم غرض هذا الكتاب. منها كيف أمكن توسيع مهام إدارة المبيعات الدولية من تسويق وبيع للمنتجات النفطية السعودية عالمياً إلى شرائها أيضاً من الأسواق العالمية. وعندما حدث ذلك أول مرة، كان خبر رويترز الشهير على الشاشات يقول: «أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، تستورد المنتجات النفطية». لقد كانت المهمة كبيرة وشاقة لتأمين كميات ضخمة من وقود الطائرات

والديزل لاستخدامات القوات المشتركة، بالإضافة إلى استمرار التوزيع الداخلي لجميع المنتجات النفطية بالمملكة كما هو من دون انقطاع. وقد نجحت شركة سمارك في ذلك، ما أهلها للحصول على ميداليتين رفيعتين من أصل ست ميداليات وزعتها قيادة القوات المشتركة[٢]، تقديراً لمساهمتها، ولدورها الكبير في إمداد القوات المشتركة.

ما يهمنا في هذا الكتاب هو ما تعرضت له الملاحة في الخليج من صعوبات ومشكلات منها:

- تهديد الملاحة في الخليج، وازدياد خطورتها بسبب الألغام البحرية الكثيرة التي بثتها القوات العراقية.
- ازدحام الخليج بالبوارج والسفن الحربية للقوات المشتركة.
- ارتفاع قيمة التأمين على ناقلات النفط والسفن التجارية المتجهة للخليج.
- تخوف بعض ملاك ناقلات النفط العملاقة ورفضهم إرسالها إلى الخليج باعتباره منطقة عمليات حربية، ما ساهم في رفع قيمة استئجارها.

وبرغم تلك العقبات والصعوبات إلّا أن عمليات تصدير النفط الخام والغاز استمرت من رأس تنورة والجبيل والجعيمة من دون

---

(٢) **موسوعة مقاتل من الصحراء**، سمو الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، الإصدار العاشر، فبراير/شباط ٢٠٠٩م.

توقف. وإن كانت قد تباطأت أحياناً لتأخر الناقلات بسبب الملّاك، أو شركات التأمين، أو الألغام، أو الأعمال الحربية.

في تلك الأيام العصيبة، ظهرت أهمية خط أنابيب الزيت الخام من الشرق للغرب (بترولاين)، الذي كان ينقل النفط من (أبقيق) بُقيق بالمنطقة الشرقية إلى مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر. لقد أمّن هذا الخط الاستراتيجي للمملكة شيئين مهمين:

- ضمان عدم انقطاع صادرات المملكة النفطية في حال تعرّض منطقة الخليج لعمليات تعيق الإبحار إليها ومنها، أو في حال إغلاق مضيق هرمز.
- إعطاء صناعة النفط السعودية مرونة ليست متوفرة للمصدّرين الآخرين في الخليج، سواء كان ذلك في حالة الحرب أو السلم.

وقصة إنشاء هذا الخط الهام الذي بدأ تصميمه في عام ١٩٧٦م، وبناؤه وتشغيله في أربع سنوات، بتكلفة قدرها ألف وستمئة مليون دولار، هي إحدى قصص بعد النظر الذي كان يتحلى به الملك فيصل رحمه الله. وقد صُدّرتْ أول شحنة من نفطه في الأول من شهر يوليو/تموز من عام ١٩٨١م. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ المملكة التي تستطيع فيها تصدير نفطها الخام من ساحلها الغربي.

تقول القصة أنه عندما عُرضت على الملك فيصل نتائج الدراسة الخاصة بإنشاء هذا الخط، كانت التوصية بعدم إنشاء الخط لأنه سيكون مكلفاً من الناحية المالية، ولن يكون ذا جدوى اقتصادية. فرفض الملك التوصية، ثم وجه المسؤولين ببنائه حتى ولو كانت الدراسة لا تنصح بذلك.

لقد كانت نظرته، رحمه الله، نظرة استراتيجية بعيدة المدى. وقد تبين من بعد وفاته أهمية ذلك القرار. كما تبين من بعد ذلك فوائد أخرى لهذا الخط، بالإضافة إلى نجاحات اقتصادياته. لعل من أهمها إنشاء مدينة ينبع الصناعية، وبناء مصفاتين للنفط، الأولى للاستهلاك المحلي، والثانية للتصدير (وهي شركة مشتركة). وقد قدر الله أن يكون أول مدير عام لتشغيل الخط وصيانته، ذلك الصبي الذي وضع أذنه في أحد الأيام مذهولاً على خط التابلاين.

يبلغ طول خط أنابيب الزيت الخام من الشرق إلى الغرب (بترولاين) نحو ١٢٠٠ كيلومتر، ويبلغ قطر الأنابيب ٤٨ بوصة (متراً واثنين وعشرين سنتيمتراً تقريباً). وتبلغ طاقته عند الإنشاء مليوناً وثمانمئة وخمسين ألف برميل من النفط الخام يومياً. ويحتوي الخط على إحدى عشرة محطة للضخ موزعة على طول مساره، ومحطتين لتخفيض الضغط، وخزانات بسعة مليوني برميل من النفط في بُقيق، ومحطة نهائية بخزانات ذات سعة تخزينية تبلغ أحد عشر مليون برميل من النفط الخام، مع فرضة بحرية تستطيع تحميل مليون وستمئة ألف برميل في اليوم.

وعندما تم تشغيله، كان أضخم خط أنابيب للنفط الخام في العالم. لا يماثله إلّا خط أنابيب ألاسكا (تابس) بالولايات المتحدة الأميركية الذي ينقل النفط الخام بنفس قطر أنابيب خط بترولاين (٤٨ بوصة)، وبنفس عدد محطات الضخ، ويمتد من برودوباي في نورث سلوب بشمال ألاسكا إلى ميناء فالديز على خليج ألاسكا بالمحيط الهادي. وقد كلف إنشاؤه ثمانية آلاف مليون دولار. وافتتح في شهر يونيو/حزيران من عام ١٩٧٧م بطاقة تزيد قليلاً على نصف مليون برميل في اليوم، ثم ارتفعت طاقته إلى أن

وصلت عند تحميل أول شحنة لبترولاين في عام ١٩٨١م إلى معدل مليون وخمسمئة ألف برميل يومياً. أما معدله في عام ٢٠٠٩م فكان سبعمئة ألف برميل يومياً.

ويختلف الخطان، بترولاين وتابس في شيئين رئيسين:

- الأول هو اختلاف البيئة والمناخ. ففيما خط بترولاين يقع في منطقة صحراوية حارة في معظم أيام العام، فإن خط تابس يقع في منطقة قطبية متجمدة.
- والثاني هو أن خط بترولاين مدفون على بعد متر من سطح الأرض، أما تابس فإنه مرفوع عن الأرض ــ حسب متطلبات حماة البيئة ــ حتى لا تتعرض المحميات البيئية، ومناطق الرعي للأضرار من تأثيراته الحرارية، وغيرها.

ولقد تمّت توسعة خط بترولاين في عام ١٩٨٧م ــ أي بعد أربع سنوات من انتقال ملكيته من المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) إلى شركة أرامكو ــ لتصبح طاقته ثلاثة ملايين ومئتي ألف برميل من النفط الخام في اليوم. ثم تمت توسعته مرة أخرى في عام ١٩٩٤م لتصل طاقته إلى خمسة ملايين برميل يومياً.

ولنجاح خط بترولاين، ولقيمته الاستراتيجية الكبيرة، وللمرونة التشغيلية التي يهيئها لصناعة النفط، فقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على طلب الحكومة العراقية في عام ١٩٨٢م، لإنشاء خط مماثل للنفط العراقي يصاحب خط بترولاين في مساره. وقد أنجز إنشاء الخط العراقي بطاقة قدرها مليون وستمئة وخمسون ألف برميل من النفط الخام يومياً، ويكاد يكون نسخة كربونية من خط بترولاين، في عام ١٩٨٩م. ويصاحب الخط

العراقي خط بترولاين، ابتداءً من المحطة رقم ثلاثة، القريبة من مدينة الرياض إلى المُعَجَّز، جنوب مدينة ينبع الصناعية، حيث تم بناء فرضته البحرية. وقد أقفل تشغيله نهائياً عندما غزت القوات العراقية الكويت في عام ١٩٩٠م.

دمج سمارك في أرامكو السعودية

في عام ١٩٨٠م أصبحت شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو)، مملوكة بالكامل لحكومة المملكة العربية السعوية، ثم تأسست مرة ثانية كشركة سعودية في عام ١٩٨٨م تحت مسمى شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية). وفي نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام، تم دمج مشروعات المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) وحصصها في المصافي المشتركة في شركة واحدة تحت التأسيس بمسمى (سمارك)، وهو الاسم المختصر للشركة السعودية للتسويق والتكرير. وتضم تلك المشروعات كلاً من:

- مصفاة ينبع المحلية وتملكها بترومين بالكامل.
- مصفاة الرياض وتملكها بترومين بالكامل.
- مصفاة جدة وتملك معظمها بترومين مع نسبة ضئيلة لشركة المصافي السعودية.

- ملكية نسبة خمسين في المئة في مصفاة التصدير (بمرف) بينبع وهي شركة مشتركة مع شركة موبيل الأميركية. أصبح اسمها (سامرف) بعد دمج سمارك في أرامكو السعودية.
- ملكية نسبة خمسين في المئة في مصفاة التصدير (بسرف) بالجبيل وهي شركة مشتركة مع شركة شل العالمية. أصبح اسمها (ساسرف) بعد دمج سمارك في أرامكو السعودية.
- ملكية نسبة خمسين في المئة في مصفاة رابغ للتصدير. وهي شركة مشتركة مع شركة بترولا العالمية.
- مشروع بتروجت لتوزيع المنتجات النفطية. وهو مملوك بالكامل لبترومين.
- مشروع رابغ للتجهيزات الأساسية. وهو مملوك بالكامل لبترومين.
- خدمات بترومين (بتروسيرف).
- إدارة بترومين للتجارة الخارجية بالظهران.
- المكاتب الخارجية مثل بترونال في لندن وغيرها (وهذه المكاتب لها علاقات إدارية خاصة لأنها شركات تخضع لقوانين الدول التي تمارس نشاطها فيها).

كان تأسيس أرامكو السعودية، وتأسيس سمارك في العام نفسه العملية الأولى لإعادة هيكلة قطاع النفط بالمملكة العربية السعودية، وذلك من أجل تحقيق التنظيم الأمثل، ولزيادة الكفاءة التشغيلية، وزيادة الربحية. ففي هذا التنظيم الجديد أصبحت أرامكو السعودية

مسؤولة عن استكشاف، وإنتاج، وتسويق النفط الخام فقط، بالإضافة إلى تشغيل منشآت التكرير والغاز التابعة لها؛ بينما أصبحت سمارك مسؤولة عن تسويق جميع المنتجات النفطية داخلياً وعالمياً، ومن ضمنها المنتجات الصادرة عن مرافق أرامكو السعودية من غازات مختلفة، وكبريت، ومنتجات مصفاة رأس تنورة النفطية.

ثم أجريت عملية أخرى لإعادة هيكلة قطاع النفط بالمملكة بعد خمس سنوات من الهيكلة الأولى. ففي الرابع عشر من شهر يونيو/حزيران من عام ١٩٩٣م، صدر قرار مجلس الوزراء بدمج شركة سمارك بجميع مشروعاتها، ومرافقها، وحصصها في المصافي المشتركة، في شركة أرامكو السعودية. وبهذا أصبحت أرامكو السعودية مسؤولة عن جميع ما يخص صناعة النفط بالمملكة العربية السعودية. وأضحت أعمالها تمتد من المكمن، والحقل، والبئر، إلى الزبون النهائي لمنتجاتها سواء كان في المملكة، أو في شتى بقاع العالم. وحيث إن ربع احتياطي العالم من النفط الخام تحت مسؤوليتها، وباندماج مشروعات، وممتلكات، ونشاطات سمارك فيها؛ فقد أصبحت أرامكو السعودية بهذا أكبر شركة نفط متكاملة في العالم.

هل الدمج هو الحل الأمثل في إعادة هيكلة هذا القطاع العام؟ هذا سؤال مشروع لا بدّ أنه يتبادر إلى أذهان كثيرين، لكن الإجابة ليست سهلة إطلاقاً. فهناك تجارب، وحالات كان فيها الدمج والمركزية هو الحل الأمثل. كما أن هناك أمثلة، وحالات كانت إعادة الهيكلة بإنشاء شركات صغيرة، متنافسة، وغير مركزية؛ هو الحل الأمثل. لذا أعتقد أن الأيام سوف تبيّن لنا أي الطريقتين هي

الطريقة المثلى لهذا القطاع الهام.

ولكوني شاركت عضواً في لجنتين لاندماجين مهمين وكبيرين؛ تفصل بينهما عشر سنوات. الأول عندما دمج خط أنابيب الزيت الخام من الشرق للغرب (بترولاين) مع أرامكو في عام ١٩٨٣م، وكنت حينها مدير عام العمليات لبترولاين. والثاني عندما دمجت سمارك مع أرامكو السعودية في عام ١٩٩٣م، وكنت حينها نائباً للرئيس في سمارك. وكذلك لكوني عملت في شركات وقطاعات وإدارات سمارك وأرامكو السعودية المختلفة، فبإمكاني القول ـــ بثقة ومن تجربة ثرية ـــ بأن أرامكو السعودية استفادت، بلا شك، من ثقافة سمارك ومنجزاتها وموظفيها، في الوقت نفسه الذي استفاد فيه موظفو سمارك من ثقافة أرامكو السعودية وثباتها الإداري ونظمها. وهذا هو النجاح الحقيقي الذي يثري القطاع كله ليستفيد من قيم وإنجاز الجانبين. من أجل هذا أرى أن إعادة الهيكلة لهذا القطاع، لو ثبت أن هناك حاجة تدعو لإجرائها مرة ثالثة، ستكون هيكلة أكثر واقعية، وأسرع تنفيذاً، وأفضل رؤية، وأخف وطأة وإيلاماً على الموظفين.

عندما سقطت الأبراج الشامخة

الاقتصاد الأميركي يقود بلا شك بتأثيره الاقتصاد العالمي. فإذا تعافى الاقتصاد الأميركي، تعافي الاقتصاد في جميع أنحاء العالم، وإذا مرض مرض الجميع. لذا لم يكن يحتاج إلى حدث في حدة، وقوة ما حدث يوم ١١/٩/٢٠٠١م لكي يسفر عن حالة التباطؤ والركود، التي كان يخفيها وراء مؤشرات متضاربة. ولكن تدمير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأميركي في واشنطن كان أكبر من التصور والاستيعاب. فبالإضافة إلى تدمير المباني، فقدت الولايات المتحدة، وكثير من الدول الأوروبية، والآسيوية نحو ثلاثة آلاف شخص من العاملين في الشركات الفنية، والتجارية، والمالية. ولقد تسببت تلك الأحداث في إقفال سوق الأوراق المالية الشهيرة بنيويورك للمرة الثانية في تاريخها الممتد على مدى مئتين وعشرة أعوام. وفقد مؤشر داو جونز في الأسبوع الذي تلا إعادة فتحها ١٤,٢٪ من

قيمته، وهي أكبر نسبة انخفاض منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولقد خسرت مدينة نيويورك (حسب تقدير مكتب عمدتها) نحو ٣٢ بليون دولار من جراء ما حدث من تلفيات، ولأعمال الإزالة، والتنظيف، ولفقد الإيجارات، وغيره. وتشمل التقديرات بالإضافة إلى ذلك تكلفة إعادة إعمار المنطقة كما كانت عليه من قبل الهجوم.

ولعل ما أصاب صناعة النقل الجوي الأميركي من انخفاض في عدد المسافرين، وتم تقديره بنحو ٦٠٪، كان سبباً في فقدان ما يقدر بمئة ألف شخص لوظائفهم، وفي خفض عدد الرحلات الجوية، الأمر الذي عرض كثيراً من شركات الطيران إلى الانهيار، ما حدا بمنظمة النقل الجوي الأميركية للطلب من الحكومة الفيدرالية مساعدة مالية عاجلة وصلت إلى ٢٤ بليون دولار لتلافي ذلك.

لم يقتصر ذلك الوضع على صناعة النقل الجوي الأميركي وحدها، بل وصلت أضراره إلى شركات الطيران العالمية. فمنها ما اضطر مجلس إدارتها للاستقالة (كشركة ساس الاسكندنافية)، ومنها ما خفضت عمالتها (الخطوط البريطانية)، وشركات أخريات لم تنج من مشكلات تشغيلية، وتسويقية، وغيره. وقد توقعت المنظمة العالمية للطيران (إياتا) في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أن تخسر شركات الطيران العالمية نحو عشرة بلايين دولار في ذلك العام، تبين فيما بعد أنها وصلت إلى ٢٤,٣ بليون دولار.

ولأن صناعة النقل الجوي مرتبطة بصناعات أخرى، فقد أصابتها بدائها. ففي قطاع السياحة والفندقة، وصل إلغاء الحجوزات في الفنادق إلى أكثر من ٦٠٪ في جزر الكاريبي، وكذلك في المناطق

السياحية في أميركا. ووصل في مصر إلى ٨٠٪. وفي قطاع صناعة الطائرات تلقت كل من شركة بوينق الأميركية، وأيرباص الأوروبية، خطابات إلغاء العديد من طلبات التصنيع. وقد استغنت شركة بوينق عن ثلاثين ألف موظف. وتأثر قطاع النفط من هذا الوضع مباشرة بانخفاض استهلاك كميات وقود الطائرات حينها وكذلك فيما بعد، ما أثر بالتالي على اقتصاديات مصافي النفط. كما وأثر على بلدان المنبع التي ورد النفط ومنتجاته منها.

لقد تعمدت في هذا الفصل إيضاح تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على شركات الطائرات، ووقود الطائرات، وقطاع الفندقة والسياحة؛ لإيضاح العلاقات المترابطة، ولأضرب بها مثلاً. وهكذا لو تتبعنا مجالات أخرى، وصناعات مختلفة، لوجدنا ـ ربما بدهشة ـ قوة الروابط بين الصناعات، ولوجدنا أن المحصلة النهائية، في مثل هذه الأحداث الكبيرة المؤلمة، تتمثل في تناقص الدخل، وارتفاع التكلفة، وتسريح الموظفين، وازدياد البطالة، وإعلان الإفلاس. هذا ما سيحدث، بهذه الأمور جميعاً أو بعضها، لو كانت البيئة الاقتصادية مستجيبة وملائمة.

وبرغم أن الرئيس الأميركي جورج بوش أعلن الحرب على الإرهاب، إلا أن هذه الحرب لم تعوض العائد المفقود من تدني الكميات المستهلكة من مواد النفط، لأن الفاقد كان مستمراً، في ذلك الوقت، وتحت تلك الظروف الاستثنائية. أما الاحتياجات العسكرية المرتفعة فهي وقتية غير مستمرة. ولم يكن للعمليات العسكرية على الإرهاب بشتى المشاهد التي وضعت لها الإدارة الأميركية، برئاسة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني السيناريوهات المختلقة، أي إصلاح ذي بال لمعنويات الناس أو

لجيوبهم. لقد كان السبب هو تباطؤ الاقتصاد الأميركي الذي كان يقترب من الكساد برغم محاولات وزير الخزانة الأميركي ألان غرينسبان العديدة في ضخ الحيوية والانتعاش فيه.

حاول ألان غرينسبان إنعاش الاقتصاد الأميركي وتحسين صحته لمدة ست سنوات، بعدة طرق منها تخفيض الفائدة المستمر، وعدم المحافظة على دولار قوي، لكن اقتصاده لم يتماثل للشفاء التام. لقد كان ينتظر حدثاً آخر ليعيد إليه حيويته ونشاطه، أو يضاعف مرضه بانتكاسة كبيرة. وقد جاء ذلك الحدث مدوياً بأزمة الرهن العقاري الأميركي في عام ٢٠٠٨م، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، لينهار الاقتصاد الأميركي، ومن بعده الاقتصاد العالمي، وليدخلا في كساد كبير.

قد يجد القارىء تناقضاً غريباً بين ما نقوله في هذا الفصل عندما تتبعنا بدايات الانهيار الاقتصادي الأميركي، ودخوله والاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، كما ذكرنا في الفقرة السابقة، وبين ما سوف يرد لاحقاً في هذا الكتاب، من أن سعر برميل النفط الخام قد ضرب الرقم القياسي التاريخي له في شهر يوليو/تموز من عام ٢٠٠٨م. وللقارىء كل الحق في طرح التساؤل المشروع: كيف يتم تحطيم الأرقام القياسية بأرقام قياسية جديدة، في الزمن الذي يعاني فيه العالم من التباطؤ الاقتصادي والكساد؟

ولعل الإجابه المرّة أنه برغم أن البيئة الاقتصادية العالمية كانت معقدة، ووجلة جداً من التباطؤ، وربما الانهيار، إلا أن المستثمرين اتجهوا بمحافظهم إلى النفط كملاذ آمن. فازدادت بذلك المضاربات في الأسواق، وخاصة في البيع الآجل. وبصرف النظر عن التجاوزات، إلا أن المحصلة النهائية كانت بيع براميل ورقية

وشراءها. فارتفع من جراء ذلك سعر البرميل، وحقق الأرقام القياسية في الوقت الذي كانت فيه آليات السوق الحقيقية للنفط متوازنة، وفي الحين الذي كانت الإمدادات بها فائض كبير.

لقد ذكرني ذلك بما حصل من ارتفاع كبير في أسعار الأراضي في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي في المملكة العربية السعودية. لقد كان هناك عدة أشخاص يبيع بعضهم لبعض الأراضي، ويتداولونها فيما بينهم، فيرفعون بذلك سعرها. ولا يخسرون هم شيئاً أبداً. لأنها كلها أسعار ورقية تتعوض مبالغها كلها عندما يدفع المشتري الحقيقي نقوده، فتتحقق لهم جميعاً مكاسبهم.

خمسينية ذات تأثير ملحوظ

في شهر سبتمبر/أيلول من هذا العام ٢٠١٠م، بلغت منظمة الأقطار المصدرة النفط (أوبك) عامها الخمسين. ففي الفترة من العاشر إلى الرابع عشر من سبتمبر/أيلول من عام ١٩٦٠م اجتمعت خمس دول، هي المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت، وإيران، وفنزويلا في مدينة بغداد، واتفقت على إنشاء منظمة (أوبك) بمسماها الحالي. ثم ازداد عدد الدول المنضمة إليها حتى أصبحت اثنتي عشرة دولة. والدول السبع الأخرى، حسب الترتيب الزمني لانضمامها كالآتي:

قطر (١٩٦١م)، وإندونيسيا (١٩٦٢م) [خرجت في عام ٢٠٠٩م بعد أن أصبحت دولة مستوردة ولم تعد قادرة على الوفاء بحصتها في إنتاج المنظمة]، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (١٩٦٢م)، والإمارات العربية المتحدة (١٩٦٧م)، والجزائر

(١٩٦٩م)، ونيجيريا (١٩٧١م)، والإكوادور (١٩٧٣م) [انسحبت منها عام (١٩٩٢م) ثم طلبت العضوية مرة أخرى في (٢٠٠٧م)]، والغابون (١٩٧٥) [انسحبت نهائياً في (١٩٩٤م)] ثم انضمت أخيراً أنغولا (٢٠٠٧م).

ما من شك في أن مولد منظمة (أوبك) في الستينيات من القرن الميلادي الماضي، كان نقطة تحول في مسيرة أعضائها، فتمكنت إثرها من رفع أسعار خاماتها بشكل درامي لم يكن ليحصل لولا وجودها.

لقد كانت أسعار خامات النفط تباع «بتراب الفلوس» كما يقول المثل الشعبي. فقد مرت حقبة طويلة منذ عهد الاستكشافات والامتيازات، أكلت فيها الشركات البترولية العالمية الكبرى زمناً طويلاً حتى شبعت، وجنت من تدنّي سعر البرميل الأرباح الكبيرة المتضخمة.

ولأن الستينيات الميلادية ــ التي أنشئت فيها المنظمة ــ كانت مرحلة اتسمت باستقلال الدول، وتحررها من الاستعمار الذي كان يستغل ثروات الشعوب ــ سواء كان ذلك في الشرق الأوسط، أو في أفريقيا ــ ويضع يده بقوة عليها ليوفر الرفاهية لمجتمعاته ودوله، فقد حاولت الدول النامية الحديثة الحرية، أن تكون نداً لمستعمريها السابقين وللدول الكبرى الأخرى. لذا كان من الطبيعي أن تتسم المنظمة، منذ نعومة أظفارها بالسمة السياسية. فكانت حتى الأسعار ــ في السنوات الأولى من عمر المنظمة ــ تحدد في كثير من الأحايين على أسس سياسية، قبل أن تحدد على أسس اقتصادية، كما هو الواجب والمفترض.

هل فشلت المنظمة باتباع ذلك النهج؟ لا.. لأن المرحلة كانت تتطلبها، ولأن السوق ـ وهذا هو الأهم ـ كانت سوق باعة، وليست سوق مشترين. بمعنى أن الطلب كان قد وصل إلى حد مرتفع لن تتراجع قوته مهما كانت الأسعار التي يحددها البائع. واستمر سعر البرميل في اتجاه تصاعدي منذ الستينيات الميلادية إلى بداية الثمانينيات. ساعده في ذلك عوامل قوية لا مجال لسردها. بيد أن أهمها كانت أحداث عام ١٩٧٣م. وفيما المنظمة لم تفشل من الناحية العملية، إلا أنّها أصبحت سيئة السمعة لدى الدول المستهلكة، ولدى مواطني تلك الدول.

كان استخدام سلاح النفط محفّزاً قوياً للدول المستهلكة لتسن القوانين التي تحث مواطنيها على ترشيد استهلاك الوقود، وللبحث عن طاقة أو طاقات بديلة للنفط، الذي أصبحت تتحكم فيه دول غير جديرة بتلك الثروة، حسب زعمهم. فتغيرت إثرها سوق النفط من سوق باعة إلى سوق مشترين. فانخفض فيها الطلب، وتدنت أسعار الخامات بصورة مخيفة. وكان ما يزال كثير من الناس ـ في الدول المنتجة وفي الدول المستهلكة أيضاً ـ يظنون أن الأسعار يمكن أن يحددها البائع بمفرده، في كل حال. فازداد إلى مأساة السعر، مأساة الجهل بالسوق، وديناميكيتها.

وفي الحقيقة فإن البائع والمشتري معاً هما اللذان يحددان السعر، وليس أياً منهما بمفرده. ولا تعارض في هذه الحقيقة مع اصطلاح سوق باعة، أو سوق مشترين؛ لأنهما يصفان القوى المحركة في السوق، أو بمعنى أوضح يشيران إلى العرض والطلب.

لقد استطاعت (أوبك) أن تصمد خمسين عاماً، وأن تخدم مصالح أعضائها بدرجات متفاوتة من النجاح. رغم ما اعترض طريقها من

عقبات وضغوط خارجية، وخلافات ومشادّات داخلية. فهل تستطيع أن تقوم بنفس الدور الذي لعبته، وتؤدي نفس الخدمة، أو أفضل منها في القادم من الأيام؟

لننظر ما يجري ويدور في العالم اليوم. هل فيه شبه بالستينيات؟ بالسبعينيات؟ أو حتى الثمانينيات؟ هل في العالم اليوم قطبان أعظمان يتحكمان به؟ هل العالم اليوم منقسم إلى قسمين؟ هل كان في السنين الأربعين من عمر المنظمة شيء يشبه العولمة كما نراها اليوم؟ هل كانت رؤوس الأموال، والاستثمارات، في تلك السنوات، تنتقل من دولة إلى أخرى، ومن سوق إلى أخرى بلمسة زر؟ أين موانع الحدود الوطنية والدولية اليوم؟ من استطاع منع التقانة من غزو أفقر بقاع العالم؟ وأبعد الصحارى؟ وأظلم الأدغال؟

لقد تغير العالم بشكل كبير. فأصبحت أهدافه، وأولوياته، ومؤسساته، وحكوماته، وبيئاته مختلفة، وكذلك أصبح البشر. لقد انتهت الإمبراطوريات القديمة، ووصلت الدول المتحررة حديثاً في الستينيات، مرحلة الرشاد والاستقرار. لقد هوت الشيوعية، والاشتراكية، والمستعمرات. وسيطر على العالم النظام الجديد بمفاهيمه، وتكتلاته الاقتصادية، وبعولمته. كل هذه المعطيات لم تكن حاضرة عندما أنشئت المنظمة. فهل بالإمكان، أو هل من المتوقع، اليوم منها، أن تؤدي دورها بفاعلية تحت هذه المظلة الجديدة؟ بالتأكيد لا. لأن ذلك ضد المنطق والعقل. فلكي تعيش المنظمة سنين قادمة عديدة أخرى، عليها أن تستطيع فهم هذه المتغيرات، وتتعامل معها باحترافية.

إن لم تكن منظمة (أوبك) ذات حركة ديناميكية، ورؤية مستقبلية استشرافية، وحاضر متفاعل مع معطيات العالم الحالية، فلن يشك

أحد في أن مصيرها قد يكون شبيهاً بمصير الديناصورات.

عسى ألّا يستاء من هذا القول أحد. وأعتذر إن كان موجعاً لأنه يعزّ على المرء أن يتجاوز المنظمةَ الزمانُ، وفيها من يستطيع منع ذلك. وأول خطوة هي إعادة هيكلتها لتخدم الدول المنتجة للنفط، وليس فقط الدول المصدرة له. وللبرهنة على أهمية وفاعلية هذا البعد الإضافي، لنتذكر ببصيرة، ماذا كان سيكون مصير سعر برميل النفط الذي هوى إلى عشرة دولارات، لو لم تتعاون المكسيك في عام ١٩٩٨م مع المملكة وفنزويلا، ولو لم تدعم النرويج وروسيا وعمان وغيرها قرارات (أوبك) في مارس/آذار من نفس العام. وكلها دول خارج المنظمة.

فيجب توسعة عضوية هذا النادي إذن بشكل جديد، من أجل أن تصبح منظمة (أوبك) وأن ينظر إليها على أنها «تجمع أو تكتل» اقتصادي للدول المنتجة للنفط، وليست «منظمة» احتكارية منغلقة على اثني عشر عضواً، وسيئة السمعة، ويهيمن ـ إلى حد ما ـ عليها العامل السياسي، كما هي صورتها في الدول المستهلكة وخصوصاً الغربية منها.

ولا يشك أحد في أن التكتلات اليوم، سواء بين الدول، أو الشركات العالمية الكبرى، قد أذابت شخصياتها المتفردة، من أجل الهدف الاقتصادي الذي تسعى إليه، ولخدمة مصالحها أولاً، ثم خدمة الأسواق المستهلكة، التي يجب أن ينظر إليها كشريك أساسي في الدورة الاقتصادية.

إن المصالح تلغي الحواجز، وتُغيِّر المفاهيم. وكما ورد في القول الشهير بأنه «ليس هناك صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، وإنّما

هناك مصالح دائمة» فلربما تكون في ظل هذا التصور «البراغماتي»، مبادرات من الدول الأعضاء المؤثرين في منظمة (أوبك) على مستوى القادة، تسعى بحماسة، وبرؤية واضحة للمحافظة على استمرار هذا الكيان، بإعادة هيكلته، وبضخ دماء جديدة فيه، وبأفكار خلاقة، وبمفاهيم تتماشى مع العالم الذي نعيشه اليوم، وتقدر بوضوح ودقة على استشراف المستقبل.

قراءة سريعة لمنتدى الطاقة الدولي السابع

اكتسب المنتدى الدولي السابع للطاقة الذي انعقد في مدينة الرياض في الفترة من السابع عشر إلى التاسع عشر من شهر نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٠م أهمية كبرى، لم يحققها من قبل طيلة السنوات العشر منذ ولادته. وكان السبب وراء ذلك هو حالة الطاقة في عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٠م، وبمعنى أدق كان السبب هو حالة عدم استقرار أسواق النفط العالمية، وارتفاع أسعار النفط الخام ومنتجاته، وتفاقمها بشكل ملتهب، وبصورة غير منطقية في أحايين كثيرة، برغم وجود فائض في الإمدادات، وبرغم أربع زيادات لإنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وصل مجمل معدلها إلى ٧،٣ مليون برميل يومياً. من أجل هذا، لم يكن مستغرباً أن يشارك في المنتدى كثير من وزراء النفط والطاقة من الدول المنتجة، والدول المستهلكة، ومنظمات دولية،

ووفود أخرى، وخبراء ومختصون في شؤون النفط من ست وخمسين دولة. ولقد كان استقرار السوق أحد العوامل المهيمنة، والمؤثرة على المؤتمرين لدرجة أن أحد وزراء الطاقة في إحدى الدول المستهلكة الكبرى، قال في أول حديث له في الرياض بأن على منظمة (أوبك) زيادة إنتاج دولها للحد من ارتفاع أسعار برميل النفط الخام السائدة قبل، وأثناء فترة المنتدى. وكأنّ المنتدى هو اجتماع لمنظمة (أوبك)!

لذا لم يكن من المستغرب أن يشير البيان الختامي للمنتدى إلى «أن المزيد من الاستقرار، والشفافية في سوق النفط؛ من أجل التقليل من تقلبات الأسعار؛ أمر يخدم مصالح المنتجين، والمستهلكين» كما أشار البيان إلى أن المنتدى «قد أبرز دور أسعار الطاقة، ووفرتها في تحقيق ازدهار الاقتصاد العالمي».

إن هاجس استقرار السوق كان ــ كما يعرف القارئ ــ من قبل المنتدى، ومن بعده. وهو ما يزال يدعو الدول المنتجة للنفط، والمستهلكة له؛ لمزيد من الحوار والشفافية. فهناك عوامل كثيرة تؤثر عليه، تحتاج إلى المزيد من التعاون للوصول إلى الحلول المناسبة لها. ولعل المناقشات المتعمقة في أمور الطاقة، والتطوير الدائم لها وللتقانة، وإعادة هيكلة السوق، وآفاق الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛ كانت قضايا بالغة الأهمية للطرح على بساط البحث والنقاش في جلسات المنتدى.

ولعل أهم جلسات المنتدى كانت الجلسات الأربع التي نوقشت فيها المحاور التالية:

- الرؤية المستقبلية للطاقة العالمية — الجلسة الأولى
- نمو الطاقة المستديم والتقانة — الجلسة الثانية
- صناعة الطاقة وإعادة هيكلة السوق — الجلسة الثالثة
- مستقبل العلاقات بين المنتجين والمستهلكين — الجلسة الرابعة

فكما يرى القارئ أنها موضوعات جديرة بأن يخصص لكل واحد منها منتدى خاص بذاته. لكن فرص اللقاءات الحوارية ــ وخصوصاً بين الأطراف ذات الميول المختلفة، والاتجاهات المتضادة ــ عزيزة الإمكان والإتاحة. وتتغلب عليها ــ في كثير من الأحيان ــ أولويات الدول، والوقت، والبرامج.

في كثير من الأحيان تكون المنتديات ــ وليس في هذا المنتدى وحده ــ مزدحمة الجداول، إلا أن الفائدة الكبرى ليست التوصل في أسرع وقت إلى حلول قاطعة، وقرارات نهائية؛ بل تكمن الفائدة في بدء الحوار، لأن الفجوة واسعة جداً بين اتجاهات الأطراف وميولها المختلفة، وقد تصل إلى حد التضاد، والمواجهة. ويكفيها في البدايات أن «تجرح السطح» كما يقولون، لأن المصالح ــ وليس النوايا الحسنة فقط ــ والقناعة بأن كلاً من الطرفين يحتاج للآخر، كفيل باستمرار حوار مثمر النهاية. وأعتقد أن أوضاع الطاقة في السنوات الأخيرة، قد أكدت هذا بصورة لا لبس فيها.

ورد في الورقة التي قدمتها وكالة الطاقة الدولية[٣] في الجلسة

---

(٣) OIL MARKET OUTLOOK, A background paper by International Energy Agency, Paris.

الأولى أن الوقود الأحفوري سوف يهيمن على كل مصادر الطاقة التي يحتاج لها العالم إلى عام ٢٠٢٠م. كما أن النفط الخام خاصة، سيظل أهم وقود مطلوب لإنتاج الطاقة. وسوف تظل تعتمد المناطق المستهلكة، سواء في الدول المتقدمة، أو في دول آسيا، ذات الاقتصاد «الديناميكي» على النفط والغاز المستوردين من خارجها، وبالأخص في العقد الثاني من هذه الفترة. كما من المتوقع انخفاض حصة الدول المتقدمة من طلب الطاقة، في مقابل ازديادها في الدول النامية. وسيكون معظم الزيادة المتوقعة في الطلب للنفط الخام، في العقدين القادمين، وذلك من أجل استخدامه في قطاع المواصلات. وبسبب ذلك أن العوامل الاقتصادية، والتشريعات البيئية، ستحول دون استخدامه في معامل جديدة يحرق فيها الزيت لتوليد الطاقة الكهربائية. وعلى الرغم من انخفاض حصة الدول المتقدمة من الزيت الخام، وزيادة حصة الدول النامية، إلا أن حصة الفرد من استخدام النفط في الدول المتقدمة، ستظل مرتفعة جداً عن المناطق الأخرى من العالم. ولا يتوقع وصول حصة استهلاك الفرد منه في الدول النامية، في الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٢٠م، إلى مستوى حصته في الدول المتقدمة.

وقد أكدت وكالة الطاقة الدولية، في ورقتها، اعتقادها بأن منظمة (أوبك) وبالأخص دول الشرق الأوسط، هي التي سيكون لها الحصة الإضافية الكبرى لمقابلة عجز إمدادات النفط للطلب العالمي، بالمقارنة إلى الدول الأفريقية، وأميركا الجنوبية، ودول الاتحاد السوفياتي السابق. ومن المتوقع أن يذهب معظم نفط الشرق الأوسط إلى الشرق، لتغطية احتياجات دولها. ويعتقد أن الصين والهند وحدهما تمثلان ما يقارب ثلث الطلب الإضافي من خارج

الدول المتقدمة. أنظر الملحق رقم (٣).

ولكن ما هو حجم هذه الزيادة الإضافية في الطلب العالمي؟

تقول منظمة (أوبك)(٤) في الورقة التي قدمتها في الجلسة الأولى: إن الطلب العالمي سينمو سنوياً بمعدل ١,٥ مليون برميل يومياً في الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٠م، وسوف تغطي ثلثه زيادات من الدول المتقدمة؛ ما يعني أن على دول منظمة (أوبك) أن تغطي زيادة سنوية في الطلب العالمي بمعدل مليون برميل يومياً. تزداد في الفترة من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م بمعدل ١,٤ مليون برميل سنوياً. وليتم ذلك، ترى المنظمة أن يستقر سعر البرميل الخام في حدود ٢٠ إلى ٢٣ دولاراً. أما في حالة ارتفاع السعر إلى ٣٠ دولاراً للبرميل فسوف ينخفض الطلب العالمي على نفط (أوبك)، بل إنه سوف يجعل الدول النفطية خارج المنظمة تزيد من إنتاجها للنفط التقليدي، وغير التقليدي ما سوف يعرض منظمة (أوبك) لفقد حصتها في السوق بصورة حادة، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في مستويات الإنتاج.

وهنا يجدر بنا التعليق بأن التوقعات التي قدمتها المنظمة في ورقتها لم تكن دقيقة، ولم يتحقق معظمها، لدخول عوامل جديدة لم تؤخذ في الحسبان. منها تغيّر تركيبة الأسواق، ودخول لاعبين جدد كثيرين لم يكن لهم اهتمام، أو معرفة مسبقة بصناعة

---

(٤) *Global Energy Outlook,* A background paper by Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Vienna.

النفط، ولم يكونوا من أبنائها. ومنها انخفاض القيمة الشرائية للدولار، وغيره.

لقد وصل سعر البرميل في يوليو من عام ٢٠٠٨م إلى ما يقارب ١٤٧ دولاراً، ولم ينخفض الطلب العالمي عليه في حينه. إلا أن العالم أصابته حال من الكساد الاقتصادي، الذي أثّر مباشرة وكثيراً على انخفاض الطلب على المواد الخام الأساسية، ومن بينها النفط. ولو كانت هناك سيولة نقدية في فترة الكساد، لعادت المضاربات في الأسواق على أشدها. ونحن نقول اليوم: إن السعر العادل لبرميل النفط حالياً هو ما بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً. وهذا أكبر من مرّتين ونصف السعر الذي كانت تتوقع منظمة (أوبك)، في ورقتها، أنه سوف يخفض الإنتاج، ويزيد من دخول المنتجين من خارجها إلى السوق بشكل مؤثر.

ولأن تركيبة الأسواق تغيّرت ــ كما أسلفنا ــ بدخول لاعبين جدد لا ينتمون إلى صناعة النفط، وإنما يمتلكون محافظ استثمارية تطير حول العالم من سوق إلى أخرى، لذا كانت المبالغة غير المنطقية في أسعار النفط الخام، برغم عدم نقص الإمدادات من الدول المنتجة، وبرغم ارتفاع المخزونات الاستراتيجية في الدول المستهلكة. فالمبالغة في الأسعار لم تكن ناتجة من عوامل السوق الأساسية من عرض وطلب، بل من مضاربات واستثمارات مالية. وقد أصبح البيع والشراء ــ خصوصاً في السوق الآجلة ــ عملية بيع وشراء لبراميل ورقية غير حقيقية.

ولعله من المناسب التأكيد في هذا المكان أن قيمة الدولار (وهو عملة تسعير النفط وبيعه وشرائه) قد تآكلت وانخفضت كثيراً عن قيمته في بداية العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي. فكبّد هذا

الوضع الدول المنتجة للنفط خسائر كبيرة في مداخيلها المالية. فأصبحت عوائدها المالية من بيع عدد من براميل النفط اليوم، تعادل نصف أو حتى ثلث عوائدها المالية من بيع نفس عدد البراميل من سنين ليست بعيدة التاريخ.

ورأت وكالة الطاقة الدولية ــ في المنتدى ــ أن الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، سوف تحتاج لاتخاذ إجراءات إضافية نحو إعادة هيكلة اتجاهات الطلب على الطاقة، لمواجهة أهدافها المختلفة، والتي من ضمنها أهدافها نحو المحافظة على البيئة. فمن هذا المنطلق، يجب على الدول المنتجة للنفط مراعاة هذه الأهداف، التي سيكون لها تأثير كبير على نمو الطلب العالمي، قبل أن تستثمر في طاقات إضافية في الإنتاج؛ لمواجهة الطلب المقدر في الدراسات المختلفة. وقد أشارت ورقة منظمة (أوبك) إلى أنه يجب الأخذ في الحساب التغيير التدريجي في إعادة هيكلة ضرائب الطاقة التي سوف تكبد دول (أوبك) خسائر في حدود أربعة آلاف مليون دولار سنوياً. وتعدّ هذه الخسائر ضئيلة إذا ما قورنت بالخسائر التي ستحدث لو طبقت الدول مقررات مؤتمر كيوتو، التي ستضع الضريبة على نسبة الكربون في الوقود. ولقد أشار السيد جون متشل، في ورقته[٥] المقدمة للمنتدى، إلى أن الدول النامية سوف تتسبب عما قريب في أكثر من نصف الانبعاثات المتسببة في ظاهرة الانحباس الحراري، أو ظاهرة البيوت المحمية التي يسببها ثاني أكسيد الكربون المنبعث من استخدام الوقود الأحفوري. ونظراً لأن البدء في تطبيق اتفاقية كيوتو سيكون على الدول المتقدمة أولاً

---

(٥) *Energy and the Environment*, A background paper by John V. Mitchel.

ومن ثم على الدول النامية، إلا أن التطبيق لا محالة آت في كل مكان، ما سيخلق سياسات جديدة من المحتمل أن يكون بعضها ما يلي:

- إعادة هيكلة ضرائب الوقود الحالية لتعكس نسبة الكربون فيه.
- حسم أو خفض الدعم الخاص بالأنواع المختلفة للوقود عالي الكربون.
- إعادة النظر في نطاق الطاقة النووية.

هذه كما سبق القول بعض الاحتمالات التي سيكون لها ــ لو تحققت ــ تأثير كبير على نمو الطلب على النفط. فلا بد لها من أن تؤخذ في الحسبان على أساس إمكانية حدوث أسوأ السيناريوهات، حتى لا تشملنا الأرقام المتواترة العالية عن زيادة الطلب على الطاقة، كما في الدراسات المختلفة عن توقعات القادم من السنوات.

يقول السيد مايكل لينش في ورقته المقدمة للمنتدى تحت عنوان (هيكل سوق النفط وسلوكها): «معظم التحليلات في صناعة النفط، إما أنها تركز على شركات بعينها، أو على توازن العرض والطلب العالمي؛ دون أي اعتبار للسلوك الحقيقي للسوق، أو تأثير التغيير في هيكل السوق على ذلك السلوك»(٦)

لا شك أن هيكل السوق قد تغير على مدى السنين منذ أنشئت

---

(٦) *Oil Market Structure and Oil Market Behavior*, A Background paper by Michael C. Lynch.

منظمة (أوبك) في الستينيات الميلادية. فقد كان معظم النفط الخام في يد الشركات البترولية الكبرى التي كانت تكرره في مصافيها أو مصافي الشركات التابعة لها، ثم تسوّقه تحت شعارها، وفي محطاتها أو محطات عملائها. وقد كانت المصافي تصمم لتكرير خام معين من الخامات التي تنتجها الشركات من الحقول التي لها حق الامتياز فيها. إلا أن هذا الوضع قد تغير الآن. فلم تعد المصافي تستقبل نوعاً معيناً من الخامات النفطية، بل عدة أنواع حسب احتياجها إلى المنتجات المختلفة التي تمليها عليها الظروف التسويقية، أو الفصلية أو غيرها. فالاحتياجات في فصل الشتاء للمنتجات البترولية مثلاً، غيرها في فصل الصيف. هذا بالإضافة إلى ظروف المخزون من ارتفاع وانخفاض وخلاف ذلك. وعندما نقول: إن هيكل السوق قد تغير، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن الاستثمارات، فإن حركة النفط في السوق اليوم أيضاً قد تغيرت كثيراً بدخول أعداد كبيرة من المنتجين ذوي الإنتاج البسيط والمتوسط، ما ساعد على تشتت الإنتاج في أيدي عدد كبير من المنتجين. وهذا خلاف الماضي عندما كان ذلك محصوراً في يد عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى. ويرى السيد لينش أن أحد التغييرات التي مرت ولم تلاحظ جيداً، هو الأهمية المتنامية لكل من الاقتصادات الصغيرة، وشركات نفطها.

كما يرى أن النفط الخام اليوم ومنتجاته أصبحت لها حركة كبيرة في السوق المستقبلية أو الآجلة «Futures Market». وهي حركة غير فعلية لبراميل حقيقية من النفط أو المنتجات إلّا أن تأثيرها كبير. كما يرى أنه من الملاحظ زيادة كبيرة في كميات النفط المعروضة في السوق الفورية عما كان سابقاً.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإننا نرى الاندماجات الضخمة

بين الشركات البترولية الكبرى؛ كاندماج إكسون مع موبيل، وبريتيش بتروليوم مع أموكو، والاتجاه لتخصيص الشركات التي تملكها الدول، أو تحويلها إلى شركات تجارية تبعدها عن بيروقراطية الأنظمة الحكومية لتطبق المفاهيم التجارية. كل ذلك قد أدى إلى تغير ملموس في تركيبة السوق وصناعة النفط.

ومن المؤثرات الكبيرة على الأسواق النفطية تغيير بعض المسلمات السابقة في الصناعة البترولية، بالإضافة إلى استحداث قواعد وقناعات جديدة غيرها. ومنها ما يلي:

- عدم احتفاظ مصافي النفط ـ كما كان سابقاً ـ بمخزون كبير من النفط الخام لاستخدامات التشغيل.
- الحد من بناء معامل تكرير جديدة لغرض التصدير الخارجي.
- زيادة حركة الخامات النفطية، والمنتجات شرقاً وغرباً، وعدم التقيد بالأسواق التقليدية.
- ازدياد عدد اللاعبين المؤثرين في السوق سواء كان ذلك في عدد المنتجين الجدد، أو في الوسائل المستخدمة كالبيع في السوق الفورية، أو السوق الآجلة، أو التجارة الإليكترونية.
- تأثير مفاهيم العولمة على الشركات، وعلى رأس المال والسوق.
- تأثير التقانة الحديثة على صناعة النفط في خفض تكلفة إنتاج البرميل، وهو ما يعرف بكفاءة الإنتاج.
- تأثير التشريعات الجديدة الخاصة بالبيئة.
- استخدام المخزون النفطي الاستراتيجي في غير الهدف الذي

أنشئ من أجله، كما فعل الرئيس الأميركي كلينتون، وذلك للتأثير على عاملي العرض والطلب.

- وهناك مؤثرات أخرى.

فماذا يخبئ المستقبل إذن؟

ما من شك في أن مستقبل النفط، كما رأينا، هو مستقبل مزدهر بالنسبة لمنظمة (أوبك) عامة، ولأعضائها في الشرق الأوسط خاصة، يرتفع فيه الطلب ما بين (١,٠ ــ ١,٤) مليون برميل يومياً سنوياً. بيد أن تطور التقانة عموماً، وتقانة الإنتاج خصوصاً، وزيادة الضرائب في الدول المتقدمة، وتطبيق قوانين البيئية الجديدة، وتغيّر هيكل السوق من لاعبين ووسائل وتقانات؛ لا بد أن تستحوذ على اهتمام المسؤولين عن صناعة النفط لأخذها في الحسبان عند النظر في بناء طاقات إنتاجية إضافية. كما أن سعر البرميل إذا ما تجاوز أكثر من الحدود المعقولة للأسعار، كما حدث قبل الكساد العالمي للاقتصاد؛ فإن ذلك سيسمح بدخول منتجين من خارج منظمة (أوبك) يسوّقون نفطاً تقليدياً وغير تقليدي، ما سيكون له أثر سلبي على حصة (أوبك) في البداية، ثم تدني مستويات إنتاج دولها.

أود أن أختم هذه القراءة بالقول: إن المنتدى كان ناجحاً من حيث استعراضه ومناقشته للموضوعات الحساسة، ومن حيث الأوراق القيمة التي قدمت فيه، ومن حيث مستوى المشاركين فيه وعددهم. بيد أني لا أخفي الشعور بخيبة الأمل والإحباط عند قراءة البيان الختامي. فهو يضع العبء الأكبر على الدول المنتجة، ويطالبها في معظمه بأشياء محددة، على شاكلة ضرورة استقرار السوق البترولية، والتقليل من تقلبات الأسعار، وأهمية توفر

الإمدادات الكافية من الطاقة لتلبية الطلب المتزايد عليها حتى لا يتأثر نمو الاقتصاد العالمي ولكي تتحقق استدامته. ولكنه في المقابل يكتنفه الغموض حين الإشارة إلى شفافية البيانات لدى الدول المستهلكة، ودور التقانة، وأهمية الحوار المستمر بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، وتشريعات البيئة، وضريبة الكربون وغيره.

وأريد هنا أن أؤكد أن هذه قراءة خارجية قد يدركها العطب في بعض تصوراتها الخاصة بالبيان الختامي. فما من شك في أن الذين كانوا في معترك المنتدى، يتمتعون بمعلومات إضافية، وحساسة وخلفيات غير متاحة للكاتب، قد تنسف بعض هذه التصورات. ولكني أجد في قناعتي أن أي بيانات لا تحدد جداولها، أو برامجها الزمنية، أو تسمى أعضاء اللجان عند تشكيلها، أو مواعيد إنجاز مهماتها؛ تصبح مفروطة الأطراف وغير ملزمة. ومع ذلك فإني أرجو ــ على أية حال ــ أن يكون شركاؤنا في الحوار كما يريدون من المنتجين تلبية مطالبهم، أن تكون بياناتهم لنا، وتشريعاتهم، وحواراتهم تتسم بالشفافية، والتعاون؛ لتخدم البشرية جمعاء.

لا بد من التعليق بأن المتغيّرات التي حدثت بسبب الكساد الاقتصادي العالمي، ربما جعلت كثيراً من الرؤى والتوصيات السابقة ساذجة، أو ربما غير واقعية. ولكن الحقيقة أنه لو استمر الازدهار والنماء الاقتصادي، لتحقق كثير منها. وهذه، بالمناسبة، حالة كلاسيكية لأحوال النفط، التي كثيراً ما تجعل التضارب في آراء الخبراء ظاهرة متفشية. فمعظم أسسه التسويقية والإنتاجية، تعتمد على مدى صدق الرؤية الاستشرافية، وعلى المؤثرات الكثيرة على الأسواق، وعلى اللاعبين الكثر الذين يباشرون شؤون النفط وشجونه في كل لحظة وحين.

الملامح الرئيسة لسياسة بوش النفطية

تستهلك الولايات المتحدة الأميركية بمفردها أكثر من ربع ما ينتجه العالم من النفط الخام. ويشكل ما تستورده منه ٥٢٪ من إجمالي استهلاكها. كما أنها تستورد ما بين (١٥- ١٦)٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وقد وفّرت لها أربع دول (كندا، والمملكة العربية السعودية، وفنزويلا، والمكسيك) في عام ٢٠٠٠م نحو ٥٥٪ من إجمالي النفط الخام المستورد. (انظر الجدول رقم١). ومما يجدر ذكره، أن الولايات المتحدة الأميركية تستورد أكثر بقليل من نصف احتياجها من النفط الخام، من نصف الكرة الأرضية الغربي (انظر الجدول رقم٢).

في ظل هذه الأرقام الكبيرة يظهر بجلاء مدى حالة الحساسية المفرطة لأميركا نحو عوامل العرض والطلب في سوق النفط العالمية، ونحو الدول المنتجة، والمصدرة للنفط، ومنظمة الأقطار

المصدرة للنفط (أوبك)؛ ما حدا بإدارة الرئيس الأميركي السابق كلينتون على ممارسة ضغوط غير مسبوقة على دول المنظمة،

الجدول رقم (١)(٧)

نسبة الاستيراد	الدولة
١٥٪	كندا
١٤٪	المملكة العربية السعودية
١٤٪	فنزويلا
١٢٪	المكسيك
٥٥٪	المجموع

أكثر من نصف الاستيراد من أربع دول ثلاث منها في نصف الكرة الأرضية الغربي.

الجدول رقم (٢)(٨)

نسبة الاستيراد	المنطقة
٥٠٪	نصف الكرة الأرضية الغربي
٢٤ ٪	منطقة الشرق الأوسط
١٤ ٪	قارة أفريقيا
٩ ٪	أوروبا وآسيا
٣ ٪	مناطق أخرى
١٠٠ ٪	المجموع

مصادر النفط الخام الذي استوردته الولايات المتحدة الاميركية في عام ٢٠٠٠م.

(٧) إدارة معلومات الطاقة، وزارة الطاقة بالولايات المتحدة الأميركية.

(٨) المصدر نفسه.

لدرجة أن السيد ريتشاردسون، الوزير السابق للطاقة، كان يتصل بوزراء نفط الدول الأعضاء في المنظمة أثناء انعقاد جلساتها!

وبما أن التقديرات تشير إلى أن استهلاك الولايات المتحدة الأميركية للنفط الخام سوف يرتفع بنسبة ٣٣ ٪ خلال السنوات العشرين القادمة، كما أن استهلاكها للغاز الطبيعي سيرتفع بنسبة ٥٠٪ في نفس الفترة عما هو عليه في منتصف عام ٢٠٠١م، فربما كان من العَجَب أن نرى اختلاف نهج إدارة الرئيس بوش في ما يخص الطاقة عن نهج سلفه. حيث لم تمارس هذه الإدارة الضغوط القوية الظاهرة على دول منظمة (أوبك)، وإنما اكتفت بالتشاور معها، وترك عوامل السوق تمارس حركتها الذاتية، ومنظمة (أوبك) تحدد حصص إنتاج دولها، برغم اعتقادها بأن خفض المنظمة للإمدادات النفطية لكي تحقق سعراً عالياً للبرميل مضر بمصالح المنتجين والمستهلكين.

ما السبب في هذا إذن؟

حدد تقرير «مجموعة تطوير سياسة الطاقة القومية» برئاسة نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية، وعضوية عدد كبير من وزراء إدارة بوش — بمن فيهم وزير الطاقة السابق سبنسر إبرام — التحديات الرئيسة للطاقة التي تواجه أميركا في الآتي:

- تعزيز الترشيد في استهلاك الطاقة.
- إصلاح البنية التحتية الأميركية للطاقة وتحديثها.
- زيادة إمدادات الطاقة بوسائل تحمي وتحسن البيئة.

لا شك في أن القارئ يلحظ مدى اتساع هذه التحديات، التي ربما قيلت في أكثر من محفل، إلا أن التفاصيل الكبيرة ــ في التقرير ــ تقود إلى أهداف محددة، وسياسة للطاقة واضحة تبنتها إدارة الرئيس بوش. ويمكن رسم بعض ملامح هذه السياسة كالتالي:

أولاً: تسعى هذه السياسة لجعل الولايات المتحدة معتمدة على إنتاج النفط الخام والغاز المنتج في النصف الكرة الأرضية الغربي لتأمين احتياجاتها.

ثانياً: تعارض هذه السياسة الاعتماد العالمي على منطقة واحدة لإنتاج النفط والغاز (لا يخفى أن المقصود هنا الشرق الأوسط)، وترى أنه سيسبب عدم توازن السوق، ولا يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء. فلا بد إذن من زيادة الاستكشافات العالمية، وتطوير مناطق مثل بحر الشمال، وبحر قزوين (كازاخستان وغيرها)، والنفط الثقيل في أميركا الجنوبية (فنزويلا)، وكندا (تنتج منه حينها ٦٠٠ ألف برميل يومياً).

ثالثاً: طوير التقانة اللازمة لزيادة استغلال الحقول النفطية الحالية بأميركا، وكذلك التقانات التي تؤدي إلى خفض استهلاك الطاقة، بحيث لا يسبب ذلك أضراراً بالبيئة، ولا يخفض في نفس الوقت من مستوى الفرد المعيشي.

رابعاً: تطوير الفحم الحجري (أوصى التقرير برصد مبلغ ألفي مليون دولار لأبحاث تقانة الفحم النظيف على مدى عشر سنوات) والذي تمتلك الولايات المتحدة منه احتياطياً يكفي لمدة (٢٥٠) عاماً بحيث لا يؤثر على البيئة. وذلك لاستغلاله في إنتاج الطاقة

الكهربائية، من أجل تخفيض الاعتماد على النفط الخام ومنتجاته، ولتخفيض الحاجة للاستيراد.

خامساً: السعي حثيثاً لزيادة استخدام الطاقة النووية، والطاقات المتجددة الأخرى، مثل الطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وغيرها.

سادساً: تغيير بعض قوانين البيئة المتشددة للتمكن من استغلال محميات في مناطق مثل ولاية ألاسكا، لإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وكذلك للتمكن من مد خطوط أنابيب جديدة للغاز الطبيعي والنفط ــ في أماكن لا يسمح بها الآن ــ من ألاسكا وكندا شمالاً لإمداد الولايات الثمان والأربعين الأميركية جنوباً.

سابعاً: ضرورة تحديث البنية التحتية للطاقة. فعلى سبيل المثال، معظم خطوط أنابيب النفط والغاز قديمة، ولا تستطيع أن تلبي احتياجات مناطق كثيرة. كما أن خطوط الطاقة الكهربائية غير قادرة على نقل الطاقة من مناطق بعيدة لمناطق أخرى؛ ما يتيح تغطية الاحتياجات عند الحاجة، كما حدث حينها في ولاية كاليفورنيا. كما تجدر الإشارة إلى أن نحو خمسين مصفاة نفط قد أغلقت أبوابها، خلال السنوات العشر (من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٠م)، ولم تُبْنَ أي مصفاة جديدة منذ خمسة وعشرين عاماً حينها (أي منذ عام ١٩٧٦م).

ثامناً: ترى هذه السياسة أن الاقتصاد العالمي سوف يزداد اعتماده على منظمة (أوبك) لتأمين احتياجاته من النفط، ومن المتوقع أن تُؤَمِّن دول الخليج في عام ٢٠٢٠م ما بين ٥٤٪ و٦٧٪ من النفط

العالمي، ما يجعل هذه المنطقة حيوية للولايات المتحدة الأميركية (انظر الجدول رقم٣).

ويرحب التقرير بفتح الباب للاستثمارات العالمية في مجال النفط والغاز في دول مثل الجزائر، والكويت، وقطر، والمملكة، واليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وغيرها.

تاسعاً: اقترحت هذه السياسة مكافآت للمواطنين عند تحقيق وفر في استخدام الطاقة، أو اختراع وسائل للترشيد. كما اقترحت معونات للمناطق الفقيرة في أميركا عند تجاوز سعر النفط حداً معيناً من الارتفاع.

عاشراً: دعت هذه السياسة إلى التعاون بين الولايات المتحدة، ودول منظمة التنمية والتعاون، ودول منظمة شرق آسيا والباسيفيكي. كما دعت لتبني سياسات بناء المخزونات النفطية الاستراتيجية للحماية من تذبذب الأسعار، ولتغطية نقص الإمدادات النفطية.

أعتقد أن ما تقدم فيه ما يكفي لرسم صورة واضحة لملامح سياسة إدارة بوش النفطية التي استمرت ثماني سنوات. ومن المهم أن لا نعتقد أن بعض أجزاء هذه السياسة خاص بإدارة الرئيس بوش. فعلى سبيل المثال نجد أن جميع رؤساء الولايات المتحدة الذين سبقوه، منذ اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي ومشتقاته لتأمين احتياجاتها، وربما جميع الرؤساء الذين سيلحقونه أيضاً، سعوا وسيسعون إلى عدم الاعتماد على منطقة واحدة ـ خاصة منطقة الشرق الأوسط ـ للاستيراد منها. وسوف يرى القارىء، في الفصل السادس عشر من الكتاب، أن قانون استيراد النفط الخام

ومشتقاته من الدول الأجنبية حسب حصص معينة، الذي أصدرته الولايات المتحدة الأميركية، في عام ١٩٥٩م، باستثناء دول الإنتاج في نصف الكرة الأرضية الغربي، كان أحد العوامل القوية لإنشاء منظمة (أوبك). ففكرة الاكتفاء الذاتي، وذلك بزيادة المناطق غير المكتشفة وغير المستغلة في الولايات المتحدة، بعيدة الجذور وكانت دائماً قائمة، لولا الصعوبات التي تواجهها صناعة النفط من اعتراضات ولولا قوة أنصار حماية البيئة فيها.

الجدول رقم (٣)[(٩)]

المنطقة	النسبة
منطقة الشرق الأوسط	٪٦٧
أميركا الوسطى والجنوبية	٪٩
أفريقيا	٪٧
روسيا وأوروبا الشرقية	٪٦
أميركا الشمالية	٪٥
شرق آسيا وأوقيانوسيا	٪٤
أوروبا الغربية	٪٢
المجموع	٪١٠٠

النسبة المئوية لاحتياطي النفط العالمي المؤكد في عام ٢٠٠٠م

ولأن مجلسي النواب والكونغرس يواجهون (لوبي) قوياً يسعى لزيادة المحميات، ويدافع عن مسائل البيئة والتلوث بقوة، ويسعى

(٩) إدارة معلومات الطاقة، وزارة الطاقة بالولايات المتحدة الأميركية.

دائماً من أجل الضغط لاستصدار تشريعات في هذا الجانب؛ لولا هذا لتم استكشاف واستغلال كثير من الأماكن التي فيها احتمال كبير لوجود النفط. وذلك كما جاء في الفقرة السادسة من هذه السياسة النفطية بالسعي لتجاوز المحظور.

الموضوع الآخر الذي حبذه الرؤساء الأميركيون قبله، وربما بعده، هو: إن لم نستطع أن نؤمن احتياجاتنا من داخل الولايات المتحدة، فلا بأس أن نتجه إلى الجيران. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة تأمين الاحتياجات من نصف الكرة الأرضية الغربي. ولكن هذا التوجه يخالف الواقع والمنطق، حيث إن معظم النفط الخام الآن في منطقة الشرق الأوسط (انظر الجدول رقم ٣). لا شك أن هناك كميات كبيرة جداً في كندا، وفي فنزويلا، وفي الولايات المتحدة نفسها؛ ولكنها كلها أنواع تختلف عن النفط الخام التقليدي المتعارف عليه. فبعضها ما يسمى بزيت القار، وبعضها يسمى بالزيت الرملي أو الصخري، وبعضها أنواع ثقيلة جداً؛ وكلها تحتاج إلى تكلفة عالية لاستخلاصها. لذا لن تكون منافسة للنفط الخام المستورد من الخليج إلا إذا ارتفع سعر البرميل لمستوى عالٍ، ولمدة مستمرة؛ ليجعل تلك الأنواع من النفط قوية المنافسة.

ولو قارنّا أرقام (الجدول رقم ١)، بما حصل لها في عام ٢٠٠٨م، نجد ـ حسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية ـ أن نسبة استيراد النفط الخام من المملكة ما تزال ١٤٪ في عام ٢٠٠٨م دون تغيّر عن الجدول، في حين أن نسبة كندا ارتفعت من ١٥٪ إلى ٢٠٪. وأما في عام ٢٠٠٩م فإن نسبة ما استورد من النفط السعودي ٩٪ في حين أن نسبة ما استورد من كندا كان ١٩٪.

لا يخفى أن الانخفاض كان بسبب الكساد الاقتصادي العالمي، لكن اتجاه الاستيراد من كندا آخذ في التصاعد، وبنسبة متماثلة تقريباً في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م. وهذا بلا شك يدل على أفضلية الاستيراد منها دون مناطق أخرى غيرها.

ماذا لو تم قفل مضيق هرمز؟

في الأسبوع الأخير من شهر أبريل/نيسان من عام ٢٠٠٦م تجاوز سعر البرميل من النفط الخام في بورصة نايمكس بنيويورك خمسة وسبعين دولاراً، محققاً بذلك السعر الأعلى في تاريخه حينها، وضارباً رقماً قياسياً جديداً. وقد أدت عدة عوامل سياسية وصناعية دورها في التهاب سعر البرميل ووصوله لهذه القمة. كان أهمها الجدل القائم بين جمهورية إيران الإسلامية من جهة، وبين وكالة الطاقة النووية حول تخصيب اليورانيوم في الأراضي الإيرانية. وقد تفاقم هذا الجدل إلى احتمالات التدخل العسكري، بضرب المرافق النووية الإيرانية، من قبل الولايات المتحدة بمفردها، أو بمصاحبة حلفائها؛ ما قد يجعل إيران ترد على ذلك بقطع إمداداتها النفطية عن العالم.

بيد أن احتمال حدوث التطور الرهيب الذي يوصل الأمور إلى

السيناريو الأسوأ، وهو قفل مضيق هرمز، والذي يمكن بواسطته القطع الكلي أو الجزئي لنفط كل من دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، والإنتاج المصدر من ميناء البصرة بجمهورية العراق، والقسم الأكبر من نفط المملكة العربية السعودية، الذي يتم تصديره من مرافقها الخليجية. هذا السيناريو سوف ــ لا شك ــ يمثل شعلة التهاب فتيل أسواق النفط العالمية كلما تم الاقتراب منه. لأننا عندئذ نتحدث عن انقطاع إمدادات نفطية تزيد على نصف إنتاج منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) تقريباً، أو ما يعادل عشرين في المئة من الإنتاج العالمي، وهو ما تنتجه هذه الدول النفطية الست. كما أن إحداها ــ المملكة العربية السعودية ــ هي من الناحية العملية، الوحيدة عالمياً التي تمتلك طاقة إنتاجية إضافية ذات مردود مؤثر.

هناك عوامل أخرى قد ساهمت في بلوغ برميل النفط الخام لهذا السعر القياسي الذي أشرنا إليه آنفاً، كان منها انقطاع النفط النيجيري جزئياً بسبب الاضطرابات التي تسببت بها الجماعات المناوئة للحكومة في المناطق النفطية. وكذلك انقطاع النفط العراقي بسبب الأوضاع السياسية والأمنية السائدة حينها.

كما أن بيانات الحكومة الأميركية التي أظهرت نقصاً في مستوى مخزون وقود السيارات (البنزين) في عام ٢٠٠٦م عما كان عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٥م وارتفاع سعر الجالون منه قبل أن تحل عطلة يوم الذكرى (Memorial Day Weekend) بشهر تقريباً ــ والتي تعدّ فاتحة موسم الإجازات والرحلات التي يصل فيها استهلاك وقود السيارات ذروته ــ كان أحد العوامل المؤثرة، والقوية لارتفاع سعر النفط الخام للمستويات القياسية تلك.

وبالرغم من أن الرئيس الأميركي قد أمر بتحويل كميات النفط الخام المخصصة عادة لتعبئة الاحتياطي الاستراتيجي إلى الأسواق والمصافي، إلا أن الخبراء يرون أن تأثير هذا القرار لن يوفر على المستهلك الأميركي إلا بضعة سنتات لا وزن لها في سعر الجالون من الوقود.

ويطالب أعضاء من الكونغرس بأن تلغى مؤقتاً الضريبة على وقود السيارات (البنزين) والتي تساوي ٢٣,٤ سنتاً في الجالون، وضريبة الديزل التي تساوي ١٨,٤ سنتاً في الجالون؛ لتخفيف الأسعار على المستهلكين. ويقدّر أن ما سيوفره المواطنون الأميركيون، يقارب ستة بلايين دولار يدفعونها حالياً لحكومتهم، لو تم تطبيق هذا الإلغاء. كما يطالب أعضاء الكونغرس أيضاً، بفرض ضرائب جديدة توازي تقريباً ما يتم تخفيضه عن المواطنين، على شركات النفط الكبرى بعد الأرباح الفلكية التي حققتها في ذلك العام.

هذا الوضع المتحرك في كل اتجاه كما يبدو في أكبر دولة مستهلكة للطاقة في العالم لمواجهة حمى ارتفاع الأسعار، ستكون له ـ بلا شك ـ تأثيرات كبيرة في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها. ولن تقتصر التأثيرات على أسعار الوقود فيها فقط، بل قد تتعدى ذلك إلى تشريعات البيئة، كما حدث فعلاً عندما خفف الرئيس الأميركي بوش، تطبيق بعض القوانين البيئية الخاصة بوقود السيارات، ليسهل انتقال تلك المواد من ولاية إلى أخرى.

إن ما يُخشى منه في ظل هذه الإشكاليات، أن تلتهب أسعار وقود السيارات (البنزين) في الولايات المتحدة، كلما اقتربنا من فصل الصيف متجاوزة حد الثلاثة دولارات للجالون إلى حد ثلاثة

دولارات ونصف وربما أكثر، الأمر الذي سوف يجعل أسعاره عاملاً قوياً يتمكن من سحب أسعار برميل النفط الخام معه إلى مستويات قياسية تقربه أكثر وأكثر من سعر المئة دولار.

مما تقدم يتبين لنا مدى حساسية النفط، وهشاشة موقفه خاصة عندما يمر في مثل هذه الظروف التي يمر بها العالم الآن. ولن يكون مستبعداً أن تتلاحق الأسعار القياسية لتصل إلى مئة دولار أو أكثر، إذا ما تلاحقت الأزمات السياسية، والاضطرابات العمالية، وتواصلت القلاقل في البلدان المنتجة. أو إذا ما نقصت الإمدادات في الوصول إلى البلدان المستهلكة، ومخزوناتها الاستراتيجية. ولعل سيناريو إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه، الذي أشرنا إليه آنفاً، يمثل أكبر مؤثر يمكن أن يقود لو تحقق ــ لا سمح الله ــ ليس فقط إلى زيادة أسعار النفط، بل إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى آثار مدمرة.

ولعله من الجدير هنا، أن نشير إلى أن برميل النفط، قد حقق رقمه القياسي الذي لم يتحطم بعد، وهو ١٤٧,٢٩ دولاراً في الثامن من يوليو/تموز من عام ٢٠٠٨م، أي بعد سنتين تقريباً من كتابة هذا الفصل.

بدائل الطاقة الأخرى والإحلال

عندما كان الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض، صرح في عام ٢٠٠٦م بأن الولايات المتحدة الأميركية على حافة فتح جديد في تقانة الطاقة ما سوف يصيب الشعب الأميركي بالدهشة. فتهاون بالتصريح كثيرون وسخروا منه، سواء من المختصين أو من عامة الناس. لأن البدائل الأخرى لطاقة النفط، ما تزال في طور الأبحاث والتجارب، وما تزال غالية التكلفة. وحتى لو طورت تلك البدائل سريعاً، وبشكل استثنائي ومكثف، ثم أصبحت متساوية التكلفة مع النفط والغاز ومشتقاتهما، أو أقل قليلاً، فإنها سوف تحتاج إلى بنية تحتية لكي تؤهلها للمنافسة لاحتلال موقعة وللإحلال محله.

ليس المقصود من هذا الكلام الدعوة للركون إلى النوم، والطمأنينة. ولكن هذه هي الحقيقة بكل تجرد. إن إحلال النفط والغاز ببدائل

الطاقة الأخرى سوف يتطلب ــ من الناحية العملية ــ وقتاً طويلاً. ربما لا أقل من ثلاثين إلى خمسين سنة، أو ربما أكثر من ذلك حتى يتم الانعتاق كلياً من النظام الأحفوري.

في قرارة نفسي، أتمنى أن يكون ما قاله الرئيس الأميركي السابق سريع التحقق، ليدهشنا أيضاً نحن غير الأميركيين، وليتم لنا الوصول إلى جني فوائد كثيرة منها:

- التخفيف من الضغط على النفط الخام عند استخدام البدائل الأخرى للطاقة، ما سوف يتسبب في انخفاض الأسعار في أسواق النفط العالمية إلى مستويات منطقية، ومفيدة للدول المنتجة للنفط والمستهلكة له على حد سواء. الأمر الذي سوف يساهم في نمو الاقتصاد العالمي وازدهاره.

- إذا ما انخفض الطلب على النفط الخام، فلن تكون هناك حاجة لإنفاق بلايين الدولارات من أجل بناء طاقات إنتاجية فائضة في الدول المصدرة. فإن المملكة، على سبيل المثال، أنفقت ما يقارب خمسين بليوناً من الدولارات لرفع طاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩م، منها مليون وخمسمئة ألف برميل يومياً، كطاقة إنتاجية فائضة.

- تأجيل استخراج بلايين البراميل من النفط الخام سنوياً من مكامنها حتى تستفيد منها الأجيال القادمة.

- استغلال النفط الخام والغاز في صناعات أكثر فائدة للإنسانية، وأكبر ربحية للدول المنتجة كصناعة البتروكيماويات.

- المساهمة في تخفيض التلوث البيئي الناتج من استخدام المركبات

والمعامل والمصانع التي لا تتخلص من المواد الملوثة في النفط الخام ومنتجاته، ما سوف يحسن البيئة ويساهم في تخفيض الاحتباس الحراري عالمياً.

لا أود أن يفهم مما تقدم أن النفط الخام غير مهدد من الطاقات الأخرى البديلة لآجال طويلة. فهذا غير صحيح. والذي نتحدث عنه الآن هو إحلال طاقات أخرى بدلاً من النفط الخام، وما يترتب عليه من إعادة هيكلة البنية التحية للطاقة عالمياً. هذه الخطوة، وعملية الإحلال لا يمكن إنجازها بين يوم وليلة، بل تتطلب وقتاً طويلاً جداً. أما تهديد الطاقات الأخرى البديلة للنفط الخام، والأخذ من حصته في السوق، ومن النسبة المؤية لتركيبة الطاقات التي يستخدمها العالم في الوقت الحاضر، فسوف تتصاعد ما دامت أسعار النفط الخام في ارتفاع مستمر. عندئذ تقترب تكلفته من تكلفة الطاقات الأخرى البديلة.

لعل إحدى الحسنات التي أحدثها الكساد الاقتصادي، الذي اكتسح العالم من أواخر عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٠م، إن كانت له حسنات، أنه حد من قوة المضاربات في أسواق النفط، فانخفضت الأسعار فيها من الارتفاع القياسي، وغير المنطقي الذي وصلت إليه في شهر يوليو/تموز من عام ٢٠٠٨م (نحو ١٤٧ دولاراً للبرميل)، وأصبحت حالياً بين ٧٠ إلى ٨٠ دولاراً لبرميل النفط. هذا الوضع مريح ومفيد لكل المتعاملين مع النفط منتجاً كان أو مستهلكاً. كما أن هذا الوضع يساعد النفط على التمسك بموقعه المسيطر على إمداد العالم بالطاقة، بعيداً عن منافسة البدائل الأخرى.

مع ذلك، نرى الأبحاث التي تقوم بها الدول على الطاقات البديلة

في تقدم مستمر. كما أن التقانة في تصاعد دائم. ما سوف يتيح التوصل إلى استغلال تلك الطاقات بسهولة أكبر وبسعر أقل. وسيساهم في تغيير كثير من القناعات الحذرة نحو الإحلال.

لقد تطرقنا في الفصول السابقة إلى استخدامات الطاقة النووية في أوروبا بشكل كثيف في توليد الطاقة الكهربائية. وكذلك في الولايات المتحدة وغيرها. كما تطرقنا إلى الطاقات المتجددة: كالطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية، وطاقة الرياح، وطاقة المد والجزر. وكثير منها يستخدم حالياً في مناطق كثيرة من العالم. وحتى الدول الخليجية التي تبلغ تكلفة برميل النفط عندها أدنى تكلفة في العالم، وتمتلك بحاراً من النفط، بدأت بالاتجاه نحو استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء. كل هذه إشارات يمكن بواسطتها استشراف مستقبل النفط الخام ومشتقاته بعد عقود قادمة ليست بيعيدة.

النفط السعودي: القدرة على تغيير العالم

لعل اكتشاف النفط بالمملكة العربية السعودية، في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، كان له أثر كبير في توطيد أركان هذه الدولة الفتية. فقد كان توقيع اتفاقية الاستكشاف، كما ذكرنا سابقاً، بعد عام واحد من توحيدها. لقد كان دخل النفط العامل الأساس في ثروتها النقدية، التي بدونها لا يمكن لأي دولة أن يقوم بنيانها، أو أن تنفق على مواطنيها، أو أن تؤسس هياكلها الإدارية، أو أن تستقطب موظفيها، والكوادر القادرة على إنشاء الجهاز الحكومي، والبنى التحتية التي تفتقر إليها في شتى المجالات.

كل ذلك الإنفاق من ثروة النفط كان شيئاً طبيعياً، وتصرفاً عادياً طبقته معظم الدول ذات المورد الواحد. إلا أن الاشتراطات الواردة في اتفاقية الامتياز على إنشاء المدارس، والمراكز الصحية، وتدريب

المواطنين، وشق الطرق، وغير ذلك، كان دوراً إضافياً، ربما لم يحدث من قبلُ في أماكن أخرى. وربما أن بعض ذلك حدث في مكان ما من العالم، ولو حدث، فإن ذلك أيضاً سيكون طبيعياً، ويعتبر من ضمن المسؤوليات التي تتحملها الحكومات والدول؛ من أجل تطوير بلدانها وتقدم شعوبها.

لكن المتوقف لمشاهدة تطور صناعة النفط في المملكة العربية السعودية، من إنتاج يومي قدرته في البدايات ثلاثة آلاف برميل يومياً، إلى القدرة على إنتاج إثني عشر مليوناً وخمسمئة ألف برميل في اليوم، شيء قد يصنف في قصص الخيال العلمي. ولو تصورنا مواطناً يعمل في مجال النفط في عهد الملك عبد العزيز، ويعرف أن إنتاجه اليومي قد كان حينها، في الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي، عشرين ألف برميل يومياً، ثم نقول له: إن الإنتاج اليومي في يوم قادم ما، سيبلغ مثل ما تنتجه في سنة وثمانية أشهر، لظن أنه قد أصابنا مس من الجنون!

ومع ذلك ـ وبرغم أن العلماء والمختصين يعرفون تأثير التقدم البشري، والتقدم العلمي، والتقاني، والفتوحات التي تأتي منها، وأثرها على الصناعة، والتطور، والنماء؛ فإن ما تحقق في صناعة النفط السعودية، لهو إنجاز مدهش بكل المقاييس.

ومنذ بزغ نجمها، بامتلاكها أضخم احتياطي مؤكد لخام النفط في العالم، وبكونها أكبر عضو منتج، ومُصدِّر في منظمة (أوبك)، وبشهرة الاعتمادية، والصدقية في التعامل، وبكونها تملك أكبر طاقة إنتاجية إضافية في العالم؛ تهيأت المملكة وصناعة نفطها لأن تحتل مكانة اقتصادية عليا، ما أهلها لأن تكون، في عام ٢٠٠٩م، ضمن مجموعة الدول العشرين الأغنى في العالم. ولأن تلعب أدواراً

مؤثرة استطاعت أن تغيّر بها وجه العالم. وأن تلغي بعض القناعات القديمة الخاطئة.

وفيما يلي أعرض بإيجاز أهم المواقف والقرارات المتعلقة بالنفط، التي اتخذتها المملكة وكان لها - في رأيي - تأثير مباشر، سواء كان فورياً أو على فترة زمنية قصيرة أو طويلة، في تغيير العالم:

- إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، عام ١٩٦٠م.

لأول مرة يصبح للدول المنتجة رابطة وعلاقة موحدة ترعى مصالحهم، وتنسق سياساتهم النفطية ومواقفهم، وتستعيد من شركات النفط الكبرى أرباح ثروتهم الناضبة، وترفع سعر البرميل الذي تهاوى بفعل تلك الشركات. لقد كان إنشاء المنظمة أيضاً رد فعل على قرار الولايات المتحدة الأميركية، في عام ١٩٥٩م، الذي به حددت وفرضت حصصاً على النفط الخام ومنتجاته المستوردة من الدول المنتجة له، واستثنت من ذلك كلاً من كندا والمكسيك. كان القرار موجهاً إلى النفط الخليجي، ما ساعد على انخفاض سعر النفط الخام، فوصل سعر البرميل من خام العربي الخفيف ١,٨٠ دولاراً، في عام ١٩٦٠م، في حين كان سعر برميل النفط الأميركي ٣,١٤ دولاراً.

أما اليوم فتنتج منظمة (أوبك) أربعين في المئة من الإنتاج العالمي، وتستطيع - كما برهنت في مناسبات عدة - أن تقوم بدور فاعل في مستوى سعر البرميل، وفي توازن السوق، وفي حماية الاقتصاد العالمي وازدهاره. فكان إنشاء هذه المضخة العظيمة للنفط وآلياتها؛ أحد العوامل في تغيير العالم.

- استخدام سلاح النفط، عام ١٩٧٣م.

كان قرار الملك فيصل، رحمه الله، والدول العربية النفطية بقطع النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣م، من أجل مساندة جمهورية مصر العربية في حرب العبور في السادس من أكتوبر من ذلك العام، أول قرار من نوعه في العالم يستخدم فيه النفط أداة مؤثرة في الخلافات الدولية. لقد غيّر هذا القرار مفاهيم لم تكن سائدة من قبل. كما أوضح بجلاء مدى اعتماد العالم على هذه المادة الحيوية. وبالإضافة إلى تغييره لمفاهيم الناس في شتى أنحاء المعمورة، سواء كانوا مواطنين أو دولاً، نحو الاستعمال الأمثل لهذه المادة الهامة؛ فقد أخرج سلوكاً بشرياً جديداً. فسمعنا لأول مرة كلمة «ترشيد» الاستهلاك. وكان من ضمن ذلك تغيير السرعات على خطوط السير والطرق السريعة، وتغيير محركات السيارات لتستهلك كميات أقل، وزيادة الأبحاث والتقانة للحرص على هذه المادة الناضبة.

- أداء دور المنتج المرجّح، عام ١٩٨٣م، وعام ١٩٨٤م، وفي أعوام أخرى.

من المعروف أن كثيراً من أعضاء منظمة (أوبك) ـ خاصة ذوي الإنتاج القليل ـ لا يلتزمون بحصص الإنتاج التي يتفق عليها الأعضاء في اجتماعات وقرارات المنظمة، فيتجاوزونها للاستفادة من ارتفاع الأسعار. وهذه مشكلة كبيرة ومعروفة في المنظمة بحيث أصبحت سمة عالمية شهيرة من سماتها. والذي يدفع هؤلاء المنتجين هو مصالحهم الذاتية، وتناسي المصلحة العامة لبقية الأعضاء في المنظمة. لكن هذا التصرف تنعكس آثاره على الجميع ـ وهم من بينهم ـ بتدني الأسعار لمادتهم الخام. بمعنى أن ذلك التصرف هو كما قال القائل: عليّ وعلى أعدائي، إلا أنهم لا

يعلمون أنهم يفعلون ذلك، أو أنهم يعلمون ولكنهم يريدون أن ينتهزوا الفرصة لارتفاع الأسعار لفترة قصيرة، ثم يتوقفون عندما تتهاوى الأسعار.

ولأن المملكة هي المنتج الأكبر في المنظمة، فإن خسائرها ستكون أكبر من خسائر الآخرين، ويهمها التزام الجميع بقرارات المنظمة، من أجل مصلحتها ومصلحة الأعضاء الآخرين، فقد كانت دائماً تحاول حماية سعر البرميل بإبقائه في المستوى المناسب وعدم تدنيه. ويلزم من أجل القدرة على ذلك، امتلاك طاقة إنتاجية فائضة ومؤثرة.

وقد أدت صناعة النفط السعودي دور المنتج المرجح في مناسبات كثيرة. ولعل من أوضحها، ما حدث من تدني سعر البرميل ــ في عام ١٩٨٣م، وفي عام ١٩٨٤م، وفي عام ١٩٨٦م ــ من أعلى مستوياته في بداية الثمانينيات، حيث بلغ أربعة وثلاثين دولاراً ثم هوى إلى عشرة دولارات. فاضطرت المملكة لحماية السعر، إلى خفض إنتاجها إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً، في الوقت الذي كانت تستطيع فيه إنتاج عشرة ملايين برميل يومياً. ثم تتالي لعب هذا الدور من وقت لآخر، كلما دعت الحاجة لذلك.

- القدرة على تعويض انقطاع الإنتاج النفطي لكل من الكويت والعراق عام ١٩٩٠م/ ١٩٩١م.

بامتلاكها للطاقة الإنتاجية الفائضة، استطاعت المملكة أن تجنب العالم اشتعال أسعار برميل النفط، وذلك بقدرتها على تعويض إنتاج كل من الكويت والعراق أثناء عمليات القوات المشتركة في عاصفة الصحراء لتحرير الكويت. وعادت مرة أخرى، في عام

٢٠٠٣م، في تعويض نفط العراق أثناء غزو العراق، والإطاحة بصدام حسين. لقد كانت ثقة العالم كبيرة في قدرة صناعة النفط السعودية واعتماديتها، ما جعل سعر البرميل ينخفض بدلاً من الارتفاع. أنظر الملحق رقم (٢).

- إنقاذ سعر البرميل من انزلاقه إلى عشرة دولارات، عام ١٩٩٧م.

نظراً لثقلها العالمي في إنتاج النفط وتصديره، ولعمقها السياسي استطاعت المملكة إنقاذ سعر برميل النفط الذي تهاوى إلى عشرة دولارات، بالعمل مع أحد أعضاء منظمة (أوبك) (فنزويلا)، وأحد منتجي النفط خارجها (المكسيك)، في انتشاله من ذلك الانهيار الخطير. ولقد كان لدور المملكة الكبير في عام ١٩٩٨م وبتعاونها أيضاً مع دولتين منتجتين أخريين خارج منظمة (أوبك) هما روسيا والنرويج، وذلك بتخفيض إنتاجهما، أكبر الأثر في تعافي السعر، وعودته إلى المستويات المعقولة التي تخدم المنتجين والمستهلكين في كل مكان. ولا يفسر ما حدث بعد ذلك من مبالغة في الأسعار وعدم منطقيتها أنها من تبعات ذلك الدور الفاعل، أو أنه بسبب المنظمة. ولكن الذي ألهب السعر من بعد، وجعله يحقق الأرقام القياسية، كان مضاربات الأسواق والمحافظ الاستثمارية التي دخلتها لتحقيق الأرباح الكبيرة لنفسها.

هذه ــ في رأيي ــ أهم المحطات في مسيرة صناعة النفط السعودي التي كان لها دور مؤثر وبارز في تغيير العالم. وهي قدرة لم تأت من فراغ. ولكنه مجهود قادة، وسياسة مسؤولة، وإدارة إنتاجية احترافية، واحتياطي مؤكد ضخم، وطاقة إنتاج إضافية فائضة، ومعرفة حقيقية بمسؤوليات وواجبات الدور الكبير المنوط بها.

الملاحق

فصول سبق نشرها

بعض فصول هذا الكتاب، كتب في أوقات سابقة وتم نشرها في مطبوعات مختلفة. لذا أود لفت الانتباه، حيث بعض الفرضيات قد تكون تغيرت منذ الكتابة الأولى. ومع ذلك، فإنني عندما تحمست لإنجاز الكتاب، بعد سنوات من التلكؤ والتكاسل، قمت بتقويم تلك الفرضيات ومراقبتها من حيث كونها لا تزال قائمة ومنطقية، أم تغيرت بتغير الزمان والمعطيات. وقد أضفت إليها أو ربما عدلتها وحدّثتها حسب ما طرأ من متغيرات؛ إن كانت ذات قيمة وتأثير قويين. والكتابة الثانية وإن كانت مستندة إلى الكتابة الأولى، إلاّ أنها تعتبر كتابة جديدة، ولو على الأقل من ناحية أنها تأخذ في الحساب الزمن الجديد الذي كتبت فيه ثانياً، وما طرأ من متغيرات منذ الكتابة الأولى.

وصناعة النفط من الناحية الفنية لا تتغير كثيراً، لكن أسواقه ملتهبة

متقلبة ما بين عشية وضحاها. كما أن المعطيات السياسية، والأعمال التخريبية، والقلاقل، والإضرابات العمالية، والكوارث الطبيعية؛ ذات تأثير كبير على حركة النفط، وأسواقه، وأسعاره؛ ما قد يجعل فرضيّة ما، في لحظة ما؛ منطقية وصادقة، ويجعلها في لحظة أخرى، غير منطقية وكاذبة. ومن هذا المنطلق، فالأسس، ومعظم ما في هذا الكتاب ثابت غير متغير مع مرور الوقت، أما قراءات السياسات، والأسواق، والأحداث فزمانية مؤقتة غير ثابتة؛ ويجب اعتبارها من هذا المنظور على أساس أنها تعبّر عن لحظة وقتية، أو مرحلة زمنية معينة؛ وبالإمكان تطوّرها إلى الأحسن، أو الأسوأ، أو ربما تثبت كما هي.

والفصول التي تم كتابتها ونشرت مسبقاً هي:

١. الفصل الأول: نشر تحت مسمى: «بغداد من ذهب أسود (١)»، مجلة **أهلاً وسهلاً**، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦م.

٢. الفصل الثاني: نشر تحت مسمى: «بغداد من ذهب أسود (٢)»، مجلة **أهلاً وسهلاً**، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧م.

٣. الفصل الثالث: نشر تحت مسمى: «بغداد من ذهب أسود (٣)»، مجلة **أهلاً وسهلاً**، فبراير/شباط ٢٠٠٧م.

٤. الفصل الرابع: نشر تحت مسمى: «بغداد من ذهب أسود (٤)»، مجلة **أهلاً وسهلاً**، أبريل/نيسان ٢٠٠٧م.

٥. الفصل الخامس: نشر تحت مسمى: «بغداد من ذهب أسود (٥)»، مجلة **أهلاً وسهلاً**، مايو/أيار ٢٠٠٧م.

٦. الفصل السادس: «يمشون فوق المحيط ولا يدرون»، نشر

بصحيفة **المدينة**، مايو/أيار ٢٠٠٨م.

٧. الفصل السابع: «هل صحيح الربع خالٍ؟»، نشر بمجلة **الأسواق**، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨م.

٨. الفصل الثاني عشر: «قراءة سريعة لمنتدى الطاقة الدولي السابع»، نشر بمجلة **الأسواق**، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١م.

٩. الفصل الثالث عشر: «الملامح الرئيسة لسياسة بوش النفطية»، نشر بمجلة **الأسواق**، يوليو/تموز ٢٠٠١م.

١٠. الفصل الرابع عشر: نشر تحت مسمى: «ماذا لو تم قفل المضيق؟»، مجلة **الأسواق**، مايو/أيار ٢٠٠٦م.

ملحق رقم (٢):

بوارجهم شرقاً وناقلاتنا غرباً

قبل بدء قصف العراق بيومين انخفض سعر برميل خام برنت ٢,٣٨ دولاراً وفي اليوم التالي انخفض خمسين سنتاً (نصف دولار) وفي يوم القصف انخفض ١,٨٨ دولاراً. المجموع في ثلاثة أيام حاسمة، هو خسارة سعر البرميل ٤,٧٦ دولاراً ثم تلا بعد ذلك انخفاضات أخرى! أهذا منطق صحيح؟

في أي سوق أخرى ربما الجواب: لا. ولكن في سوق النفط الجواب: نعم. ولقد أشرت إلى توقع حدوث ذلك في أحد مقالات هذه الزاوية منذ عدة أشهر، بأنه لو هوجم العراق فلن يرتفع سعر برميل خام النفط إلى خمسين دولاراً أو

(*) مجلة الأسواق، نيسان/ أبريل، ٢٠٠٣.

أكثر، كما كان يتنبأ بعض الكتاب والمحللين؛ بل سوف ينخفض وقد كان. إذن لقد صدق ما توقعته في المقال فهل كان توقعاً حقاً؟

لقد ذكرت حينئذ، وأذكر الآن، أن ذلك لم يكن توقعاً أبداً. ولكنه تجربة مريرة اكتوت أصابع بعضنا بنارها في حرب الخليج الثانية. وها هي ذي تكرر نفس سلوكها السابق.

ومن أهم العوامل التي أثّرت في انخفاض سعر البرميل الآن قناعة السوق بأن الحرب سوف تكون قصيرة، كما أن الإمدادات البترولية الحالية كافية، ولن يكون هناك انقطاع فيها، وأن حصة العراق التي من المتوقع توقفها أثناء العمليات الحربية؛ سيتم تعويضها بشكل عام من قبل منظمة (أوبك) ومن السعودية بشكل خاص لامتلاكها أكبر طاقة إنتاج إضافية. ولا يخفى ما تناقلته الأنباء من أن شركة فيلا للناقلات البترولية التابعة لشركة أرامكو السعودية ــ على سبيل المثال ــ قد تعاقدت على توفير عدد من الناقلات العملاقة لتحميل ما مجموعه ٢٩,٥ مليون برميل من النفط الخام في شهر مايو لوجهة الولايات المتحدة (أسوشياتيد بريس وعدة مصادر في ٢٠٠٣/٣/١٤م). كما أن هناك تعاقدات أخرى من عدة دول أفريقية وخليجية.

هذه الكميات بالإضافة إلى الاجتماع التنسيقي بين مسؤولي النفط في المملكة وبين نظرائهم في روسيا، الذي تمخض عنه التأكيد على ضمان استمرار الإمدادات النفطية في حال الحرب. بالإضافة إلى أن قرار منظمة (أوبك) في اجتماع فيينا الأخير أكد استمرار العمل بحصص الدول الأعضاء الحالية مع ضمان عدم انقطاع الإمدادات في حال الحرب، والذي من المؤكد أن سيكون من ضمن خطواته

فتح صمامات الأنابيب لضخ أقصى ما تستطيعه الدول الأعضاء من طاقة إنتاج حالية واحتياطية.

هذه العوامل الثلاثة تشكل في الوقت الحاضر أسس انخفاض السعر في ظل هذا العطش البترولي للدول الصناعية. بيد أن الحرب على العراق تشكل ــ لا محالة في مضمونها ــ عاملاً يستعذبه كثير من الغربيين المهتمين بالسوق البترولية، سواء المضاربون فيها أو الاقتصاديون، والذي سيكون عاملاً مؤثراً في السوق المستقبلية، وفي رؤيتنا لتلك السوق؛ ألا وهو كون وجود ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم تحت تصرف الولايات المتحدة وحلفائها وعملائها.

لا بد أن كثيرين منا قد سمعوا وقرأوا عما كانت تركز عليه قيادة العمليات الحربية، من ضرورة المحافظة على صناعة العراق البترولية وبنيتها التحتية دون أن تمس بضرر، والتي سوف تُستخدم مداخيلها ــ كما يقولون ــ من أجل تنمية وإعمار العراق. ولقد تم بالفعل السيطرة على حقل الرميلة، وكامل منشآته، ومنشآت نفطية أخرى في شط العرب في حالة ممتازة، بحيث تستطيع الاستمرار في الإنتاج والتصدير، حتى مع استمرار العمليات العسكرية. وما من شك في أن صناعة النفط العراقية سوف تسدد فاتورة العمليات الحربية الباهظة التكاليف.

إن هذا العامل لا بد أن يحظى من الآن باهتمام الدول النفطية في (أوبك) عامة، وفي المملكة خاصة، إن لم يكن قد تم استعراضه، واعتماده في السيناريوهات المستقبلية لصناعة النفط في المنطقة. ولعل ما قاله أحد الاقتصاديين الأميركيين «من أن احتياطي الخام

العراقي ربما يكون أكبر مما هو مكتشف حالياً[١٠]، وربما يفوق احتياطي السعودية، وفي هذه الحالة يمكننا الاستغناء عن السعودية».

إن هذا القول جدير بالتأمل. وبصرف النظر إن كان ما ذكره حقاً، أم باطلاً، وسواء كان بالإمكان تحقيقه، أم لا؛ إلا أنه مؤشر يمكننا به استشفاف ما سوف يكون غداً.

إن الهجوم على العراق ليس الهدف منه اقتلاع صدام، ونظامه الطاغي فحسب، ولكنه سوف يغير معالم خارطة منطقة الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية، والثقافية، والنفطية. فهل نحن مستعدون لذلك؟

(١٠) يشير هنا إلى إمكانية وجود احتياطي قدره ثلاثمئة بليون برميل بدلاً من احتياطيها الحالي.

مقابلة مع مجلة الأهرام العربي

□ وفقاً لأسعار السبعينيات، هل تعتقدون أن السعر المناسب للنفط هو السائد حالياً؟

ـ بتبسيط شديد، لو أخذنا برميل النفط على أنه عملة من العملات فهل سعر البرميل اليوم، لو كان ثلاثين دولاراً، هو نفس سعره في السبعينيات؟ بالطبع لا، بل أقل منه بكثير، لأن القدرة الشرائية للعملات كلها تتناقص كلما مرت السنين. أما هل السعر مناسب أم لا فيعتمد على المعطيات التي نستند إليها. هل هو

(*) حوار مع المؤلف أجراه أمين رزق ونشر في مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣/١١/٨.

ملاحظة: لقد أوردت هذه المقابلة الصحافية، هنا في النهاية، لأنها تعتبر تلخيصاً جيداً للأفكار والمواضيع الرئيسية في الكتاب.

مناسب بالنسبة لتقانة الإنتاج، أم بالنسبة للطاقة البديلة، أم بالنسبة لمستوى النماء الاقتصادي العالمي، أم بالنسبة لسعر برميل الخامات في خارج (أوبك)، أم بالنسبة للدول المنتجة، أم بالنسبة للدول المستهلكة؟

□ ما هي أبرز الأسواق المحتملة للبترول السعودي لو قلصت أميركا من اعتمادها عليه في المرحلة القادمة؟

ـ مع أن أميركا أكبر مستهلك للنفط في العالم إلا أن ما يذهب إليها من النفط السعودي في حدود ١,٥ مليون برميل يومياً. يزيد وينقص قليلاً حسب المواسم، والمؤثرات الأخرى. ولكن معظم نفطنا يذهب شرقاً. وهذا ينطبق على دول الخليج عموماً. فأسواقنا الأكبر في الشرق. وأهم الأسواق المستقبلية، ستكون سوق الصين التي تستورد حالياً من منطقة الشرق الأوسط حوالي سبعمئة ألف برميل في اليوم. ولقد استوردت الصين في عام ٢٠٠٢م من النفط الخام ومشتقاته ما مجموعه ٨٩,٧٥ مليون طن أي بزيادة ١٥,٢٪ عن عام ٢٠٠١م. ويبلغ نفط الشرق الأوسط ستين في المئة مما تستورده من خام. وهو موزع كالتالي: المملكة العربية السعودية (١١,٥٣ مليون طن)، وإيران (١٠,٧٣ مليون طن)، وعمان (٨,٣١ مليون طن)، ويتبقى حوالي ١١,٠٨ مليون طن) موزعة بين الأقطار الأخرى. هذا هو الوضع الحالي، ولو أخذنا في الاعتبار أن الصين في بداية الانطلاق التنموي، فلا يخفى عندئذ مستوى الاحتياج المتزايد للنفط الخام، ومشتقاته الضرورية لحركتها المتسارعة. فلا خوف إذن على النفط السعودي، لو أن أميركا اتخذت قراراً استراتيجياً للاستغناء عنه.

□ هل يمكن أن تنجح السياسة الأميركية في تقليل اعتمادها على بترول الشرق الأوسط؟

ـ كل شيء ممكن. ولكن الاعتبار الأهم ما هي التكلفة لذلك؟ فمن المعروف أن إنتاج برميل النفط في منطقة الشرق الأوسط هو الأقل في العالم. وهذه الميزة تجعله يتحمل سعراً أدنى للبيع لا تقدر كثير من الخامات النفطية في العالم على تحمله. وبالإضافة إلى سهولة نقله، وسعره؛ فيجب أن لا ننام في ظل هذه الحقيقة لأن السياسة البترولية التي أقرها الرئيس بوش، في أوائل عهد إدارته، بناءً على توصية اللجنة البترولية التي ترأسها نائب الرئيس تشيني؛ هي السعي حثيثاً لتقليص الاعتماد على بترول الشرق الأوسط، والتركيز على الاستيراد من الدول الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وبالأخص كندا، وفنزويلا، والمكسيك، بالإضافة إلى زيادة إنتاج ولاية ألاسكا.

□ هل تعتقدون بإمكانية تجنب (أوبك) لإملاءات وضغوط أميركا لوضع الاستراتيجية التي تصب في مصالحها؟

ـ الضغوط الأميركية جزء من المعادلة العالمية للنفط الخام، لأن أميركا تستهلك ما يقارب ربع الطاقة المنتجة في العالم. وكذلك لأن مخزونها النفطي الاستراتيجي من أهم الأرقام المؤثرة في إمدادات النفط في الأسواق. وبالتالي يؤثر في ارتفاع، أو انخفاض السعر. ولقد مارست الولايات المتحدة ضغوطها بشكل سافر في عهد الرئيس السابق كلينتون، لدرجة أن وزير طاقته ريتشاردسون كان يهاتف وزراء (أوبك) أثناء اجتماعات المنظمة. ومع ذلك فقد حافظت المنظمة إلى حد كبير على مصالح دولها الأعضاء. ولا أرى أن أميركا سوف تكف عن الضغط على المنظمة، وعلى

أعضائها في المستقبل. وفي نفس الوقت لا أعتقد أن المنظمة، أو الدول الأعضاء سوف يتنازلون كلية عن مصالحهم.

□ متى تعتقدون بإمكانية دخول العراق بكامل طاقته في سوق النفط؟

ـ لقد أصبح هذا من الألغاز التي من الصعب التنبؤ بحلها! فقد كان من المتوقع قبل شهرين أن تصل صادرات العراق من النفط في يونيو الماضي إلى حوالي مليون وثلاثمئة ألف برميل في اليوم. إلا أنه لم يستطع أن يصل إلى نصف هذا المعدل. ومن المؤكد أن حالة البنية التحتية لصناعة النفط العراقية في وضع أسوأ مما كان يتصوره الخبراء والمتابعون. لذلك فمن الصعب أن يتنبأ المرء، على المدى القصير، متى سوف يصل إنتاجه إلى مستواه السابق قبل الغزو. فكل هذا يتوقف على سرعة، أو بطء تأمين البنية التحتية المناسبة للإنتاج والتصدير النفطي، سواء كانت دائمة أم مؤقتة. ولكن على المدى المتوسط، أي ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، فمن الممكن جداً أن يصل إلى مستواه السابق، بل قد يتجاوزه ربما إلى حوالي ثلاثة ملايين وخمسمئة ألف برميل يومياً.

□ هل منظمة (أوبك) تتصدع داخلياً بخلافاتها المستمرة أم أن الخلافات أمر صحي وطبيعي؟

ـ في الديموقراطيات وحدها، نجد أن اختلاف الآراء أمر طبيعي وصحي. ولكن في المنظمات الراعية لأسعار السلع، هناك أمور أخرى لا ترتبط بالديموقراطية. وفي الواقع، فإن المنظمة تقوم بواجباتها تحت تأثير حكومات أعضائها. وهذه أول معضلة، لأن مصالح الدول تتفاوت. واحتياجاتها تختلف. وحكوماتها تقع تحت

ضغوط مشاريع التنمية، والعجز المالي، وضغوط الميزانيات، عدا السياسة والتحالفات. لذلك ترى كثيراً من التجاوزات في الحصص، حتى أصبحت سمة من سمات المنظمة. وهذا أهم عوامل الخلل فيها، حيث إن بعض الأعضاء يخربون مصالحهم، ومصالح الآخرين بنقض القرارات، والنظر إلى مصالحهم الآنية، والمكاسب السريعة؛ في مقابل مصالح الجميع والتخطيط على المدى البعيد. ولكن يمكن القول بأن الأمور إلى الآن، تمضي وكأنها تشبه السير على حبال السيرك، بمرونة وفاعلية. بيد أنه لا يزال هناك الاحتمال بالتعثر والزلل قائماً، على الرغم من طول التجربة والمران.

□ متى تنجح دول الخليج في تنويع قاعدتها الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على النفط فقط؟

ـ في زمن الطفرة، فكرت هذه الدول في عدم الاعتماد على النفط. فبنت مصافي النفط للتصدير، ومصانع البتروكيماويات، وغيرها. ولم يناقش أحد أن هذه الصناعات، هي صناعات تحويلية لإنتاج النفط في صور مختلفة. هذه الصناعات مطلوبة ولا خطأ في ذلك. ولكنها ترسيخ لدور النفط، وزيادة للاعتماد عليه. أما عدم الاعتماد على النفط فهو الخروج من إطاره بالكلية. مثلما فعلت دبي التي تدأب منذ سنين لتكون مركزاً تجارياً وإعلامياً وإليكترونياً. وهنا مفارقة عجيبة. من يمول هذا التحول غير النفط!

فالنجاح في عدم الاعتماد على النفط، هو الخروج من دائرته إلى مشروعات أخرى، وأفكار متطورة لا ترى بعيونه السوداء. لكن المشكلة الأساسية في عدم الإقدام لتحقيق ذلك، هي أن النفط مكاسبه سريعة، واستثماراته مضمونة. في حين أن المشروعات الأخرى تحتاج إلى وقت أطول، ومجهود أكبر لتجني مكاسبها.

□ كيف تنظرون إلى خطوة المملكة في استيراد بنزين من الخارج رغم أنها المنتج الرئيس للنفط؟

ـ ليس هنا علاقة اضطرادية بين إنتاج البنزين وكون المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم، لأن إنتاج البنزين يعتمد على الطاقات الإنتاجية لمصافي النفط، وخطوط إنتاجها. ولا أرى أن هناك من الناحية التسويقية ما يدعو للقلق، إذا كان سعر شراء البرميل أقل تكلفة، أو كان منافساً لتكلفة إنتاج البرميل لدينا. أما من الناحية الإدارية، والتخطيطية؛ فلا مناص من التساؤل عن السبب في عدم القدرة على تغطية الاحتياجات، سواء ما كان منها للاستهلاك اليومي، أو للخزن الاستراتيجي للمواد البترولية من الإنتاج المحلي. وإن كانت تكلفة الإنتاج تجعل الشراء الخارجي بديلاً أرخص، فلماذا حدث هذا؟ أما إن كان سعر شراء البنزين الخارجي أغلى، فيجب النظر بدقة وتمحص في الأسباب التي دعت إلى شرائه بتكلفة أعلى.

□ يدعو البعض إلى فتح المجال لرجال الأعمال للاستثمار في تكرير النفط في الداخل لزيادة استفادة المملكة والقطاع الخاص، فما رأيكم في ذلك؟

ـ لقد برهنت الشركات البترولية العالمية الكبرى، مثل إكسون موبيل ورويال داتش وغيرها، على مدى عقود طويلة نجاحها في صناعة النفط. ونعاصر حالياً شركات النفط الروسية التي تخترق الأسواق في كل مكان، حتى أوصلت إنتاج روسيا اليومي في العام الماضي ليتخطى إنتاج المملكة اليومي في أحد الشهور. ولا شك أن تلك الشركات تسعى إلى زيادة ذلك. بيد أننا نجد في بلدان كثيرة، ومنها المملكة، أنها تنظر إلى النفط على أساس أنه مادة

استراتيجية، ما يخضعه لمعايير السياسة أكثر مما يخضعه لمعايير التجارة. ولو نظرنا إلى كيفية منظمة (أوبك) في اتخاذ قراراتها، لوجدنا مثالاً حياً للكيان (التجاري) الذي يسيّره عقل سياسي. وفي رأيي، إن فتح المجال ليس فقط في أعمال تكرير النفط، بل في صناعة النفط بأكملها، بحيث تعمل بالمعايير التجارية العالمية، سيكون ذا مردود أجدى وأكبر. وهذا بالطبع يتطلب إدارات، وكوادر تفكر، وتتنفس، وتعمل بتلك المعايير، ولا تقع فريسة معوقات النهج والتفكير الحكومي.

المؤلف

ولد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية

بكالوريوس في الرياضيات من جامعة تكساس بمدينة أوستن بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأميركية.

ماجستير علوم في الإدارة من معهد آرثر دي ليتل للعلوم الإدارية بمدينة كامبردج بولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأميركية.

دبلوم عالٍ في علوم الإدارة البترولية من نفس المعهد.

متزوج وله من الأولاد: هتان وعبد العزيز وأحمد وعمرو ونهى.

نائب الرئيس للمبيعات الدولية بالشركة السعودية للتسويق والتكرير.

نائب الرئيس لمدينة رابغ الصناعية بشركة (سمارك).

المدير العام للعمليات بخط أنابيب الزيت الخام (بترولاين).

المدير العام لمشروع التجهيزات الأساسية برابغ.

مدير شؤون أرامكو السعودية بالمنطقة الغربية.

مدير العلاقات العامة بشركة أرامكو السعودية.

عضو مجلس الإدارة بمؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر.

أصدر ثلاثة دواوين شعرية:

«لماذا؟»، ١٩٨٨م.

«المشي بلا ظل»، ٢٠٠١م.

«هم أشعلوا الشعر»، ٢٠٠٧م.

الموقع الشخصي على العنوان: WWW.mohammadmashat.com

الفهـارس

فهرس الأعلام

ل

ن

هـ

فهرس الأماكن

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الموضوعات



محمد أحمد مشاط

بمداد من ذهب أسود

قصة النفط في المملكة العربية السعودية

إن احتمال حدوث التطور الرهيب الذي يوصل الأمور إلى السيناريو الأسوأ، وهو قفل مضيق هرمز، والذي يمكن بواسطته القطع الكلي أو الجزئي لنفط الكويت والإمارات وقطر وإنتاج العراق المصدر من ميناء البصرة والقسم الأكبر من نفط المملكة الذي يتم تصديره من مرافقها الخليجية. هذا السيناريو - لا شك - يمثل شعلة التهاب فتيل أسواق النفط العالمية كلما تم الاقتراب منه.

ومن ناحية ثانية ركز ماثيو سيمونز في كتابه "غلس في الصحراء" (Twighlight in the Desert) على التشكيك في صحة مستوى احتياطي المملكة من النفط الخام. كما ادعى أن صناعة النفط السعودية قد بلغت ذروتها، وهي في طريقها لبدء العد التنازلي لمسيرة التدني في الإنتاج ثم النضوب.

أما (أوبك) فقد استطاعت أن تصمد خمسين عاماً، وأن تخدم مصالح أعضائها بدرجات متفاوتة من النجاح رغم ما اعترض طريقها من عقبات وضغوط خارجية وخلافات ومشادات داخلية. فهل تستطيع أن تقوم بنفس الدور الذي لعبته، وتؤدي نفس الخدمة، أو أفضل منها في القادم من الأيام؟

لا أود أن يفهم مما تقدم أن النفط الخام غير مهدد من الطاقات الأخرى البديلة لآحال طويلة. فهذا غير صحيح. والذي نتحدث عنه الآن هو إحلال
هيكلة البن

ISBN 9953-21-495-6

9 789953 214955

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

[redacted]